المناضل-ة
Almounadil-a
جريدة عمالية-نسوية-شبيبية-أممية(Morocco)
تحرر الكادحين من صنع الكادحين أنفسهم

جريدة المناضل-ة، مدير النشر: اسماعيل المنوزي، 25 يوليوز 2024

# أين تسير بنا القيادات في معركة حرية الإضراب ؟

## ملاحظات حول بلاغ التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة ومطالبه

تقرأ-ون في هذا الملف

- انتفاضة في كينيا - الآلاف يحتجون على التقشف ويناضلون من أجل التحرر
- فرنسا: مع هزيمة حزب التجمع الوطني، يجب تطبيق برنامج الجبهة الشعبية الجديدة

المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

- شغيلة شركة طوب فوراج في منجم بوازار، (قطب «مناجم» في مجموعة مدى) في اضراب مفتوح.
أضواء على اوضاع الاستغلال و النضال في مقابلة مع مناضلين
- كان إرنست ماندل أحد أعظم المفكرين الماركسيين في القرن العشرين
- عاموس غولدبيرغ: «لقد اجتمعت كل عناصر الإبادة الجماعية»
- الانتخابات الرئاسية الإيرانية تسلط الضوء على الوضع الداخلي

# أين تسير بنا القيادات في معركة حرية الإضراب ؟

## افتتاحية المناضل-ة

قبل 21 سنة، وقعت الدولة وممثلي أرباب العمل مع ممثلي نقابات الاتحاد المغربي للشغل، والكنفدرالية الديمقراطية للشغل، والاتحاد العام للشغالين بالمغرب، اتفاق 30 ابريل 2003، كان محوره تمرير مدونة الشغل، بما حملت من أشكال إضفاء الهشاشة على علاقة الشغل، ومن ثمة ما نتج طيلة العقدين من شبه انتفاء التنظيم النقابي في القطاع الخاص. وكان ضمن المقابل الذي حصل عليه ممثلو النقابات العمالية ما يلي:

• إلغاء مقتضيات الظهير الصادر في 13 سبتمبر 1938 المتعلقة بالتسخير؛

• إلغاء المادة 5 من مرسوم 5 فبراير 1958 والمتعلق بممارسة الحق النقابي من طرف ا لمو ظفين ؛

• مراجعة الفصل 288 من القانون الجنائي، وذلك تفاديا لكل التأويلات التي يثيرها تطبيق هذا الفصل.

إنها أمور أساسية من شأن تطبيقها تخفيف الأغلال المقيدة للحرية النقابية. لكن بعد عقدين لم يجرِ تنفيذ أي منها، ولا حتى واحدة.

يدل هذا عن "فضائل" ما يسمى بـ"الحوار الاجتماعي"، أي ذلك "التفاوض" البارد في سياقات خالية من تعبئة لقوى الطبقة العاملة وتحركها في نضالات موحدة. كما يدل على عزم دولة الرأسماليين على استمرار تقييد الشغيلة، ومنعهم من الدفاع عن أنفسهم بوجه ما يتعرضون له من فرط استغلال ومن هجوم على مكاسبهم.

تقوى هذا العزم طيلة العقدين بإعداد مشاريع قوانين متتالية تروم كلها مزيدا من الإجهاز على حق الإضراب، أي تجريد الشغيلة من ما تبقى من أدوات الدفاع عن النفس بوجه جبروت أرباب العمل ودولتهم. وقد شهد المغرب طيلة العقدين سياقات نضالية عمالية وشعبية لم تكن ملائمة للدفع بمشروع قانون الإضراب قُدما بتمريره من المؤسسات "المنتخبة" ليكتسب قوة القانون. أحيل على مجلس النواب في مطلع أكتوبر 2016، وظل عالقا إلى أن عُرض يوم 16 يوليو الجاري على لجنة القطاعات الاجتماعية بـ"مجلس النواب"، وذلك تنفيذا لما جاء في اتفاق ممثلي النقابات مع الدولة و أرباب العمل في أبريل 2024، تنفيذا لاتفاق 30أبريل 2022.

إن مباشرةَ عمليةِ تمرير هذا القانون مؤشر على التدهور المريع في ميزان القوى لغير صالح طبقتنا. تدهور كان فيه لسياسات القيادات النقابية دور كبير، حيث تعاظم تعاونها مع الدولة المصعدة هجومها، تعاونا كان ما جرى في قطاع التعليم مثالا صارخا وفاضحا عنه. وتدهور ميزان القوى هذا الذي شجع الدولة على تسريع عملية الإجهاز على حرية الإضراب، لا يقتصر على الساحة العمالية بل هو عام، تجلت معالمه، وتنامت، منذ قمع حراك الريف وما تلاه من تصعيد القمع ضد الأصوات غير المطبلة للسياسة الرسمية.

ليس تعاون القيادات النقابية مع الدولة البرجوازية مقتصرا على ما ينتج عن مجريات ما يسمى "الحوار الاجتماعي"، بل هو أساسا في انعدام أي سعي إلى تنظيم دفاع فعال عن مكاسب الطبقة العاملة. وموضوع حرية الإضراب بالذات نموذج عن هذا السلوك المدمر لقوانا. فقد تتالت بانتظام مشاريع قوانين الإضراب منذ ربع قرن، بموازاة تكالب الإعلام البرجوازي على المضربين/ات، دون أن تنظم أي نقابة حملة إعلامية وميدانية للتعريف بمخاطر تلك المشاريع، والتعبئة ضدها؛ وما كان من جهود تنوير بهذا الصدد إنما نتج عن مبادرات مناضلين، خارج الهياكل النقابية.

لا بل درجت القيادات على المشاركة في لقاءات حول موضوع قانون الإضراب دون حتى إخبار القاعدة العمالية بفحواها. كشف الوزير المعني بملف قانون الإضراب عن استمرار التداول في الموضوع مع من يسميهم "الشركاء الاجتماعيين"، إذ أعلن أمام لجنة القطاعات الاجتماعية بـ"مجلس النواب" عن عقد 30 لقاء. لقاءات ما تزال مستمرة "من أجل السعي الى التوافق بعد أن بلغنا مراحل مقدمة ساهمت بشكل إيجابي في تقريب وجهات النظر بشأن مشروع هذا القانون" على حق قول الوزير.

فبدل سياسة إعلام وشفافية إزاء القواعد العمالية، سرت قاعدة التفاهمات خلف ظهر الشغيلة، كان مثالها الأبرز إخراج النظام الأساسي في التعليم الذي فجر حراك الأشهر الثلاثة. لقاءات تحدث عنها، دون إصدار بيان بشأنها في حينه، الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل في مؤتمر نقابة التكوين المهني بقول: "جاءنا الوزير بمبادئ عامة رفضناها لأنها ملغومة، وجاءنا بنص فيه مادة بعد مادة، رميناه عليه، ونسخة ثالثة ورابعة، أربع مسودات رفضناها لأنها ملغومة".

ومن جهته كشف فيراشين، عضو المكتب التنفيذي للكنفدرالية الديمقراطية للشغل، في عرضه بالمقر النقابي في المحمدية، بشأن موضوع قانون الإضراب، عن لقاءات المركزية مع الوزارة، حيث قدمت النقابة ملاحظاتها على مشروع القانون مادة بعد مادة. هذا علما بأنه لم يسبق قط أن صدر بشأنها بيان، أو وردت في بيانات الأجهزة الاعتيادية. تلك الملاحظات كان أجدر أن تكون موضوع مذكرة إلى القواعد للشرح والتعبئة وتنظيم ندوات، تحضيرا للمواجهة المحتمة.

هل نسير بعد هذا التكتم المديد نحو تكرار سيناريو النظام الأساسي للتعليم؟ إن كان الأمر كذلك فواجبنا العمل من أجل استنهاض حراك عام ضد مشروع قانون إلغاء حرية الاضراب.

إن نحن صدقنا ما يقول قادة النقابات، لدب الاطمئنان في أنفسنا، وانصرفنا عن موضوع قانون الإضراب نحو مشاغل نضالية أخرى. فالأمين العام للاتحاد المغربي للشغل يعد ويتوعد: "مشروع قانون 2016 يجب دفنه... إنه غير ذي موضوع، لا يمكن أخذه كأرضية للنقاش. مشروع القانون هو قانون جنائي قاومناه... لن نفرط في هذا الحق، بدونه لا يبقى عمل نقابي. لا مناقشة ولامساومة على حق الإضراب".

ومن جانبه يؤكد عضو المكتب التنفيذي للكنفدرالية قائلا: "آخر اتفاق مع الحكومة ينص على التوافق... التوافق إذا لم يحصل ستناضل الكنفدرالية، والتوافق صعب في هذه القضية... إذا لم تدخل تعديلاتنا سيكون لنا موقف نضالي".

نريد تصديق القادة، لكن كلاما شبيها سمعناه لما بدأ تفعيل اقتطاع أجور المضربين/ات، ولم يتبعه أي فعل ميداني، فيما استطاع شغيلة التعليم في جهة سوس- ماسة- درعة استرجاع ما اقتُطع آنذاك ببرنامج نضالي فعال. ونظير هذه التطمينات سمعناه لما كانت القيادات مشاركة في اللجنتين الوطنية و التقنية لما سمي إصلاح أنظمة التقاعد، وفي الأخير كانت المصيبة الثلاثية المعروفة: انقاص المعاش ورفع سن التقاعد و نسبة الاقتطاعات.

الهوة بين القول والفعل مصدرها أن القيادات تتعاون مع الدولة ضد مصلحة الشغيلة، ولا يمكنها أن تعلن ذلك، فتتظاهر بالمعارضة الشرسة، و لا تترجمها إلى أفعال، بل تخشى تعبئة عمالية فعلية قد تطلق دينامية كفاحية مفلتة تهدد التوافقات الفوقية مع الدولة.

أرباب العمل مرتاحون، ينتظرون إتمام الحبكة، ووضع الأغلال الجديدة في أيدي الطبقة العاملة بكل فرح، فقد جاءتهم دولتهم بمشروع فاق كل أحلامهم، فسحبوا ما اقترحوا من مشروع قانون للإضراب. وتواصل صحافتهم حملتها التضليلية لمواكبة ما يجري في مجلس النواب، بالتحامل على المضربين وذرف دموع التماسيح على مصلحة المواطن الفقير "المتضرر" من الإضرابات في قطاعي الصحة و التعليم.

فما علينا غير أخذ العبرة من تجاربنا السابقة مع القيادات، ونشمر على سواعد النضال. أول واجباتنا تعزيزُ الجبهة المغربية ضد قانوني الإضراب والتقاعد، ومد الجسور نحو القاعدة النقابية بمختلف انتماءاتها، ونحو الشغيلة غير المنظمين، بتنظيم حملة وطنية للتشهير بجريمة نزع سلاح الطبقة العاملة، وحفز كل أشكال العمل الوحدوي. طبقتنا قادرة على صد العدوان، لا ينقص غير استنهاض قواها.

# شغيلة شركة طوب فوراج في منجم بوازار (قطب «مناجم» في مجموعة مدى) في اضراب مفتوح. أضواء على اوضاع الاستغلال و النضال في مقابلة مع مناضلين

من أجل حقوقهم المهضومة، من أجور ومستحقات منحة الأقدمية، ومنحة عاشوراء، وضد حرمان الأبناء في المخيم الصيفي، ومن أجل تسوية كل الملفات العالقة وبمقدمتها التغطية الصحية، ومن أجل تحسين ظروف العمل بما يضمن السلامة من مخاطر الشغل والأمراض المهنية، يخوض شغيلة شركة طوب فوراج في منجم بوازار مسلسلا نضاليا وصل اليوم إعلان إضراب مفتوح.
بقصد توضيح ظروف هذه المعركة، تواصلت جريدة المناضل-ة مع مناضلين بالمنجم فكان الحوار التالي:

**ما هي الجهة المشغلة، وعدد العاملين، وهل هم من المنطقة؟**

• يشتغل العمال بواسطة شركة مناولة طوب فوراج ، والتي تربطها علاقة بالشركة الام المستغلة للمنجم CTT وهي فرع لمجموعة «مناجم» التابعة للشركة القابضة «مدى». ويبلغ عدد العمال حاليا 254، بعد أن تم تقليص العدد السابق 360 بعملية طرد جماعي بتعويضات بخسة. جل العمال شباب يتحدرون من منطقة بوزار و اكدز وتزناخت. والشركة الأم تستغل المنجم منذ أربعة عقود، مستعينة بمقاولات أخرى من باطن.

**ما نوع عقود الشغل ؟ محدودة المدة : ما هي مدتها ؟**

لم يجدد العمال عقد العمل منذ أول عقدة عند بدء العمل. ويشتغلون في أعمال الثقب، و الحفر، وجرف المعدن، واخراجه، ووضعه العربات المدفوعة [تصل سكتها الى 800 و1000 متر ]، وكذا في أشغال البناء، لمدة 8 ساعات يوميا.عن طريق المناوبة حيت العمل يكون مستمرا 24 ساعة عبر ثلاثة أفواج عمل.

**هل هناك عمل ليلي، وما هو تعويضه؟ وهل يشتغل العمال ساعات إضافية وهل تعوض؟**

لا تعويض عن ساعات العمل الإضافية ، وكذا العمل الليلي.

**ماذا عن نقل العمال وسكنهم؟**

الشركة لا تتيح سكنا للعمال، وتتولى نقلهم بحافلاتها.

**هل ثمة منافع أخرى يستفيد منها العمال، لصالحهم ولصالح أسرهم؟**

التعويضات التي تمنحها الشركة هي تعويضات النظافة، وعيدية الاطفال، والكراء رغم ان منحته بخسة لا توازي سومة الكراء محليا. وكما اوضحت سابقا الشركة لا توفر سكنا للعمال، ما يدفعهم للكراء بالقرى المجاورة للمنجم. سواء من جهة اكدز في القرى التالية: تسلا، ايت سمكان، تسوانت، ايت حمان، ايت عبد الله، او امليلن. ومن جهة تازناخت في القرى التالية: اوحميدي،الزاويت،ايت مرابط،امازر.

هذه القرى مفتقرة لمرافق الحياة اليومية واولها الحمام العمومي، حيث يضطر العمال للذهاب الى تازناخت [ على بعد 35 كلم ]، او اكدز [على بعد 54 كلم]. ومن حيث الخدمات الصحية، لا يوجد مرفق صحي سوى في قرية تسلا، ويعاني من نقص مستزمات وتجهيزات وهو عمليا في عداد المنعدم . ما يجبر المرضى على التنقل الى ورزازات لأن اكدز وتازناخت نفسيهما لا تفيان بالغرض. وبوجه العموم المحيط المنجمي لا يستفيد من وجود المنجم ، فلا مرافق عمومية، رياضية او ترفيهية او صحية ، ولا بنية تحتية، الشركة تأخذ ولا تعطي.

**ما هو مجمل الدخل المتوسط الشهري للعامل؟**

مجمل ما يتقاضاه العامل شهريا يتراوح بين 5000 و 6000 درهم، فيها المنح الثابتة مثل الاعياد ومنح المردودية.علما ان الشركة لا تعطي منحة الأقدمية. ان من العمال من بلغت اقدميته 25 سنة. وأقل اقدمية تعود إلى 2011 ، أي 13 سنة. وتقوم الشركة بالغش في ورقة الاداء بتزوير تاريخ الدخول إلى العمل.

كيف هي وضعية العمال فيما يتعلق بالضمان الاجتماعي؟

جميع العمال مسجلون في الضمان الاجتماعي ، لكن لا يتم التصريح بكامل أيام العمل. التغطية الصحية تتوقف بين فينة واخرى، لانه لا يتم اداء الاشتراكات كاملة في بعض الأحيان

**ماذا عن التأمين حوادث الشغل و الأمراض المهنية؟ والمصلحة الطبية في المنجم؟**

التأمين كان موجودا لكنه انقطع مثل كافة المكاسب مثل التامين الصحي ومخيم الأطفال..ونحن بدون اجور منذ شهرين. آخر أيام التأمين عن حوادث الشغل هو اليوم. ولا علم للأجراء باسم شركة التأمين

توجد مصلحة تطبيب بمقر العمل وبها طبيب مداوم ولكن بدون تجهيزات.

**ما هي المخاطر المهنية التي تهدد صحة العامل؟**

المخاطر المهنية هي بالدرجة الأولى الأمراض الصدرية، والأذنين، والعيون، والسيليكوز وآلام عرق النسا ( سياتيك) والظهر. والعمال تحت خطر دائم متمثل في الانهيارات الجبلية واأاتربة والدخان وخطر الآلات والمعدات.

**هل يقوم المهندسون بدور مفتش الشغل كما ينص قانون المناجم ؟ لاسيما مراقبة شروط الصحة و السلامة في أماكن العمل.**

المهندسون لا يهتمون لهذه المخاطر، لانهم يراعون مصالح الشركة فقط

التتمة على الصفحة 09

# شغيلة شركة طوب فوراج في منجم بوازار... ... أضواء على اوضاع الاستغلال والنضال في مقابلة مع مناضلين

**هل يوجد مندوبو السلامة المنتخبون الذين يعطيهم قانون مستخدمي المناجم صلاحية مراقبة استيفاء شروط السلامة المهنية في المناجم؟**

لا وجود لهؤلاء المندوبين المكلفين بالسلامة.

-10 هل العمال على اطلاع على قانون المستخدمين في المناجم، أي ظهير 24 دجنبر 1960، لمعرفة المكاسب التي جاءت بها نضالا عمال المناجم بالمغرب منذ عقود؟

العمال لم يطلعوا على اي قانون منجمي .

-11 هل لديكم مندوبي الأجراء؟ هل توفر لهم الإدارة مستلزمات القيام بدورهم : المقر وساعات التفرغ، السبورة وسجل شكايات العمال ؟ هل يقومون بدورهم

نعم هناك مندوبي العمال، ولا توفر لهم الادارة مستلزمات للقيام بمهامهم.

**متى تأسس المكتب النقابي لعمال طوب فوراج؟ وهل توجد مكاتب نقابية أخرى في الشركة؟**

تأسس المكتب النقابي بالشركة منذ 2007، في اطار الاتحاد المغربي للشغل، ولا وجود لمكاتب نقابية أخرى بالشركة

**كيف انطلق المسلسل النضالي الجاري وصولا إلى قرار الإضراب المفتوح؟**

قبل هذا الأسبوع الجاري الذي خضنا فيه إضرابات منذ يوم 14 يوليو، كانت احتجاجات وقفات أربع أيام أمام الإدارة. ومن يوم 14 الى الآن الإضراب بعد نجاح المحطة النضالية ليوم 15 يوليو :إضراب 48 ساعة ووقفات أمام الإدارة ثم تمديد الإضراب 48 ساعة إلى يوم 17، وبعده إضراب 96 ساعة ، واليوم تقرر جعل الإضراب مفتوحا.

نقوم بتسيير الإضراب بواسطة لجان تم تشكيلها (لجنة تنظيم، ولجنة شعارات، لجنة مراسلات...) ويوضع برنامج نضالي يومي

**ماهي الجهات التي تضامنت مع العمال في نضالهم الجاري؟**

الجهة المتضامنة معنا لحد الان هي الاتحاد المحلي للاتحاد المغربي للشغل بورزازات. وشبكة تقاطع للدفاع عن الحقوق الشغلية التي أصدرت اليوم بيانا مساندا لمعركتنا، داعيا لتوسيع التضامن.

الإدارة لم تفتح اي حوار لحدود الآن، وتسعى إلى إفشال الإضراب بتهديد العمال واللجوء لطرق أخرى للانتاج خاصة معدن الكوبالت.

نتمنى ان تجد معركتنا الصدى المستحق وان تتقوى علاقات التضامن بين عمال مناجم المغرب وكافة مكونات الطبقة العاملة.

يوليو

اجريت المقابلة يوم 22 يوليو 202

# ملاحظات حول بلاغ التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة ومطالبه

بقلم؛ شادية الشريف

أصدر التنسيق النقابي الوطني يوم 14 يوليو 2024 بلاغا تفصيليا يتضمن أجوبة رئيس الحكومة على الملف المطلبي. يلخص البلاغ منظور قيادات نقابات شغيلة الصحة، وهو نفسه القائم لدى جميع قيادات النقابات التي تحاور باسم شغيلة قطاعات الدولة (الوظيفة والإدارات العمومية). يتلخص هذا المنظور في القبول بالاستراتيجية العامة للدولة، مع المطالبة بمقابِل مادي (زيادات في الأجور والترقيات وتصفية ملفات فئوية). استراتيجية الدولة واضحة: إعادة هيكلة علاقات الشغل التي تربطها مع "موظفيها" لتطابِق الدور الجديد الذي منحته الدولة لنفسها وفق دستور 2011، أي الدولة "المُخطِّطة" التي تتخلى عن وظائف التوظيف وتقديم الخدمات، لصالح هيئات أخرى (جهوية وإقليمية ومحلية). والقيادات النقابية لحدود الساعة لا تملك استراتيجية واضحة لمواجهة هذا الهجوم وحسب، بل تصر، ضمن الملفات المطلبية التي تقدمها، ليس فقط على الموافقة على استراتيجية الدولة تلك، بل وتطالب بتسريع تطبيقها.

على غرار شغيلة قطاع التعليم، أبان- ولا يزال- شغيلة الصحة عن قتالية مشهودة، سواء في الإضرابات أو في احتجاجات الشارع والصمود أمام جحافل القمع. لكن تظل نقطة الضعف الرئيسة لنضالات الشغيلة هي منظور قياداتها النقابية. هذه الأخيرة التي تريد اللعب على الحبلين: حبل الدفاع عن مصالح الشغيلة وحبل البحث عن توافق مع الدولة لإسهام في تنفيذ مخططاتها الاستراتيجية في قطاع الصحة. وينتهي الأمر دائما بالحصول على فتات آني (زيادات في الأجور وتسوية ملفات فئوية) مع مواكبة استراتيجية الدولة والمشاركة في تنفيذها.

هذه ملاحظات سريعة حول بلاغ التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة، علها تساهم في فتح نقاش فعلي حول الملف المطلبي، نقاش يستحضر رفض جوهر هجوم الدولة، بدَل قبوله والمطالبة بتخفيف وقعه على شغيلة القطاع عبر تجويد "العروض الحكومية" من أجور وترقيات... إلخ.

## أولا- ملاحظات حول ديباجات الاتفاقات

عادة ما تدبَّج الاتفاقات بين القيادات النقابية والحكومة (أو القطاع الوزاري) بعبارات قد يرى فيها المرء محض جمل لا أثر لها في الواقع. لكن تلك الديباجات تدل على أن قيادات النقابات التي تحاور باسم الشغيلة، قابلة تماما بجوهر هجوم الدولة. وإلا ما كانت لتوافق على مثل

التتمة على الصفحة 08

# ملاحظات حول بلاغ التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة ومطالبه

بقلم؛ شادية الشريف

تلك الديباجات. وهذا القبول هو الذي يخلف أثرا في الواقع: أي في الممارسة النقابية لتلك القيادات، وما يترتب عنه من كبح لنضال الشغيلة أو السعي للتحكم فيه من أعلى.

* "محضر اجتماع بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية والهيئات النقابية الممثلة على مستوى قطاع الصحة بشأن وضعية شغيلة القطاع" بتاريـخ 26 يناير 2024

ورد في ديباجة المحضر ما يلي: "في إطار تنفيذ التعليمات الملكية السامية الرامية إلى تنزيل ورش الحماية الاجتماعية، وبغية إصلاح جذري للمنظومة الصحية الوطنية، ومن أجل توفير الشروط اللازمة لهذا الإصلاح، تم إقرار مراجعة شاملة لحكامة المنظومة الصحية بكل مكوناتها من خلال إعادة الاعتبار للموارد البشرية العاملة في القطاع الصحي وتثمينها".

**الملاحظة** 1: حول "الحماية الاجتماعية". لم تكن المفاهيم حياديةً قط. لذلك فإن توقيع قيادات النقابات اتفاقا مع الحكومة، يتضمن عبارة "تنزيل ورش الحماية الاجتماعية"، لا يعني إلا قبولا بمنظور الدولة لتلك الحماية: برنامج لمواكبة ضحايا السياسات النيوليبرالية في قطاع الصحة والحماية الاجتماعية (تسليع الصحة وتشجيع القطاع الخاص)، عبر برامج تستهدف أكثر أولئك الضحايا بؤسا. وفي نفس الوقت تتيح الحماية الاجتماعية- بمنظور الدولة- تعبئة قدرة شرائية جماعية لأداء مقابل خدمات العلاج؛ وهو ما ورد بالحرف في البرنامج الحكومي -2021 2026: "إن تقديم خدمات جيدة سيخول للمستشفى العمومي الرفع من موارده بفضل زيادة عدد مرتاديه الذين سيعبؤون مؤسسات الحماية الاجتماعية التي ينخرطون فيها، باعتبارها متكفلا مباشرا جزئيا أو كليا بمصاريف علاجهم".

إن منظورا عماليا وشعبيا للحماية الاجتماعية يقوم أساسا على الدفاع على مجانية وعمومية وجودة الصحة، وهو ما لا تدافع عليه قيادات نقابات القطاع بقبولها بـ"قانون للوظيفة الصحية"، الذي يتضمن شراكة قطاع عام- قطاع خاص، وأيضا قبولها بـ"المجموعات الصحية الترابية".

**الملاحظة** 2: إن توقيع قيادات نقابات القطاع على اتفاق يتضمن ما سمي "إصلاح جذري للمنظومة الصحية الوطنية"، و"إقرار مراجعة شاملة لحكامة المنظومة الصحية..."، لا يعني إلا بصما بالأصابع العشرة على خطة الدولة لتفكيك المنظومة الصحية القائمة وإدخالا لـ"لآليات الحديثة لتدبير الموارد البشرية"، كما تضمنها قانونَي الوظيفة الصحية والمجموعات الصحية الترابية (الاشتغال بعقود، الأجور والترقيات عبر التحفيز والمردودية).

ورد أيضا في محضر الاتفاق العبارة التالية: "التزاما بمضامين البرنامج الحكومي -2021 2026 الذي أكد خلال السنة الأولى من تنزيله، على فتح قنوات الحوار مع ممثلي الشغيلة الصحية".

**الملاحظة** 3: لماذا تلتزم قيادات التنسيق النقابي بمضامين البرنامج الحكومي -2021 2026؟ هل اطلعت قيادات التنسيق النقابي الوطني على البرنامج؟ يركز البرنامج الحكومي جوهر السياسة النيوليبرالية في قطاع الصحة القائمة على التسليع وإذكاء تنافسية المستشفى العمومي مع الخصوصي: "ستعمل الحكومة على جعل المستشفى بنية مستقلة من حيث تدبيرها، جذابة لكافة المغاربة، باحترام دفتر تحملات يحدد الأهداف، ومطالَبة بتقديم تقارير عن نجاعة تسييرها"؛ أي جعل المستشفى العمومي يشتغل بمنطق المقاولة و التدبير المقاولاتي.

دافع أخنوش عن منظور تسليع الصحة هذا بقول: "على هذه المجموعة أن تعمل بجد كي تجني أقصى قدر من المداخيل، لأن إن فشلت في ذلك فسيستفيد القطاع الخاص... سياستنا هي إيلاء الاهتمام للقطاع العام كي يكون في نفس مستوى القطاع الخاص، أما بعد ذلك "لي بغا يربح العام طويل". وهذا يعني إذكاء التنافسية بين القطاع العام والقطاع الخاص، وهي تنافسية قائمة أصلا ويستفيد منها دائما القطاع الخاص، ولكن دلالة هذا أن الدولة تقترح على القطاع العام أن ينافس القطاع الخاص بآليات القطاع الخاص ذاته، كي تتمكن المستشفيات العمومية من كسب معركة "الجاذبية".

هل فوضت شغيلة الصحة لقيادات التنسيق النقابي الوطني صلاحية الالتزام بتنزيل البرنامج الحكومي؟

* "بلاغ تفصيلي للتنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة"، 14 يوليو 2024

ورد في البلاغ: "إذ يسجل التنسيق النقابي، تجاوب السيد رئيس الحكومة الذي يؤكد على أن الحكومة قد قامت بمعالجة الملف المطلبي للشغيلة الصحية...".

**الملاحظة** 4: من شأن مثل هذه الصيغ أن تخدع الشغيلة وتجعلهم يصدقون فعلا أن الحكومة "تتجاوب" مع مطالبهم. ليست هذه محض صيغة إخبارية، بل تدخل في صميم منظور القيادات النقابية الحريصة على "السلم الاجتماعي" والتي تعتبر عدمَ تنفيذ خلاصات الحوارات الاجتماعية "عصفاً بمنسوب الثقة". لكن ما يحدث هو أن الشغيلة يفقدون الثقة في ممثليهم النقابيين، إذ لا يمر إلا وجيزُ وقتٍ على تسجيل التجاوب الحكومي حتى تعود بلاغات القيادات النقابية للكلام عن تملص الحكومة وعدم جديتها... إلخ. وهو ما دبجته النقابة الوطنية للصحة- كدش في الورقة الخاصة بالملف المطلبي المقدمة إلى المؤتمر الوطني السابع في ديسمبر2019، بعد جرد ما أسمته الوثيقة سلبيات "الحوار الاجتماعي"، عقلت على الأمر بقول: "فمهنيو الصحة بمختلف أصنافهم ترتفع لديهم مؤشرات فقدان الثقة في المسلسلات الموسمية للحوار، والنقابيون يشعرون بتراجع قدرتهم على التواصل مع المهنيين وتأطيرهم بسبب عدم وجود مضامين وآفاق جديدة". تتغافل هذه القيادات على أن "الحوار الاجتماعي" آلية برجوازية لتدبير المسألة العمالية، وليست

التتمة على الصفحة 04

# ملاحظات حول بلاغ التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة ومطالبه

بقلم؛ شادية الشريف

قط آلية للدفاع عن مصالح المأجورين- ات.

إن مهمة أي قيادة عمالية هي تبديد الأوهام التي من شأنها أن تعزز ثقة الشغيلة في الدولة (وأرباب العمل) التي تضطهدهم- هن، وتعزيز الثقة فقط في قوة الشغيلة ووحدتهم- هن.

## ثانيا- ملاحظات حول المطالب

قسم البلاغ التفصيلي المطالب إلى قسمين، سنوردهما مع ملاحظات أدناه:

### أ. المطالب المتعلقة بالوضعية الاعتبارية والقانونية لمهنيي الصحة

يمكن تلخيص هذه المطالب في الجانب التشريعي/ القانوني الذي يحكم علاقات الشغل داخل القطاع. ومن الجدير منذ البداية الإشارة إلى أن الدولة تمكنت منذ مايو 2021 من إخراج شغيلة القطاع من النظام الأساسي للوظيفة العمومية (1958)، وفي 28 يونيو 2023 أصدرت قانون رقم 22-09 المتعلق بالوظيفة الصحية، وفي 17 يوليو أصدرت القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية.

تمكنت الدولة عبر هذه القوانين من القطع مع الإطار التشريعي القديم الذي كان فيه موظفو قطاع الصحة موظفين لدى الدولة سواء مركزيا أو في مصالحها الخارجية، وفي نفس الوقت أضفت الطابع التشريعي على التوظيف بموجب عقود، كما أقرت آليات التدبير الحديث للموارد البشرية مثل تعديل منظومة الأجور (الأجر الثابت/ المتغير) والترقية عبر التحفيز والمردودية.

لم تعترض القيادات النقابية على إخراج شغيلة الصحة من إطار النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية (1958)، بل لقي ذلك ترحيبا من بعضها واعتبرته مكسبا، و"صدقت" ادعاءات الحكومة بأن تحسين ظروف شغيلة الصحة يقتضي لزوما إخراجها من الوظيفة العمومية، كما ورد بالحرف في البرنامج الحكومي 2021-2026: "مراجعة وضعية مهنيي الصحة وفقا لكفاءاتهم وتضحياتهم لأن طبيعة مهمتهم وساعات عملهم وظروف اشتغالهم تختلف عن باقي الوظائف العمومية".

**"الحفاظ على صفة الموظف العمومي"**

في باب المطالب والضمانات الوظيفية ورد في البلاغ التفصيلي ما يلي: "تخويل القانون المتعلق بالوظيفة الصحية الحفاظ على صفة الموظف العمومي لمهنيي الصحة مع منحهم كافة الضمانات والحقوق الأساسية والتي يكفلها الدستور والنصوص التشريعية الجاري بها العمل، لا سيما النظام الأساسي العام للوظيفة العمومية مع إدراج هذه الضمانات ضمن النصوص التطبيقية للوظيفة الصحية والإحالة على مقتضيات القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية والإشارة لمهنيي الصحة كموظفين عموميين في كل النصوص التطبيقية بما فيها النظام الأساسي النموذجي لمهنيي الصحة".

**الملاحظة 5**: إن الحديث عن "تخويل القانون المتعلق بالوظيفة الصحية الحفاظ على صفة الموظف العمومي لمعنيي الصحة" و"الإحالة على مقتضيات القانون الأساسي العام للوظيفة العمومية والإشارة لمهنيي الصحة كموظفين عموميين في كل النصوص التطبيقية بما فيها النظام الأساسي النموذجي لمهنيي الصحة"، لن يعني شيئا ذا دلالة أمام واقع الترسانة التشريعية التي انتقلت من نمط التوظيف القديم (مع الدولة ومصالحها الخارجية) إلى نمط التوظيف الجديد مع مؤسسات أدنى (جهوية أو محلية) مثل "المجموعات الصحية الترابية". ولن يكون لتلك الصيغة إلا مفعول خداع الشغيلة بأن شيئا لم يتغير في وضعيتها النظامية إزاء الدولة، تماما كما كان له نفس المفعول مع شغيلة التعليم، عندما أصدرت النسخة الأخيرة من النظام الأساسي الجديد بعد ثلاثة أشهر من الحراك، بادعاء القيادات النقابية أن الدولة استجابت لمطلب "إضفاء صفة الطابع العمومي" على جميع شغيلة القطاع، في حين أن أكثر من نصف هيئة التدريس لها علاقة نظامية مع الأكاديميات الجهوية وليس مع الوزارة.

**الملاحظة 6**: بخصوص الإحالة على الدستور. إن الدستور هو أم القوانين، وروحه هي التي تحكمها جميعا. والدستور هو الذي أقر الشكل الجديد من التوظيف، بإعلانه "التفريع" مبدأً دستوريا، يحصر صلاحيات الدولة (أي جهازها المركزي) في التخطيط الاستراتيجي، بينما يفوض صلاحيات التشغيل/ التوظيف وكل ما يخص أمور الموظفين- ات إلى مؤسسات أدنى (الجماعات الترابية، الأكاديميات الجهوية، المجموعات الصحية الترابية)، التي لم تعد مصالحا خارجية، بل مؤسسات عمومية ذات شخصية اعتبارية واستقلالية مالية وإدارية.

يوضح قانون المجموعات الصحية الترابية

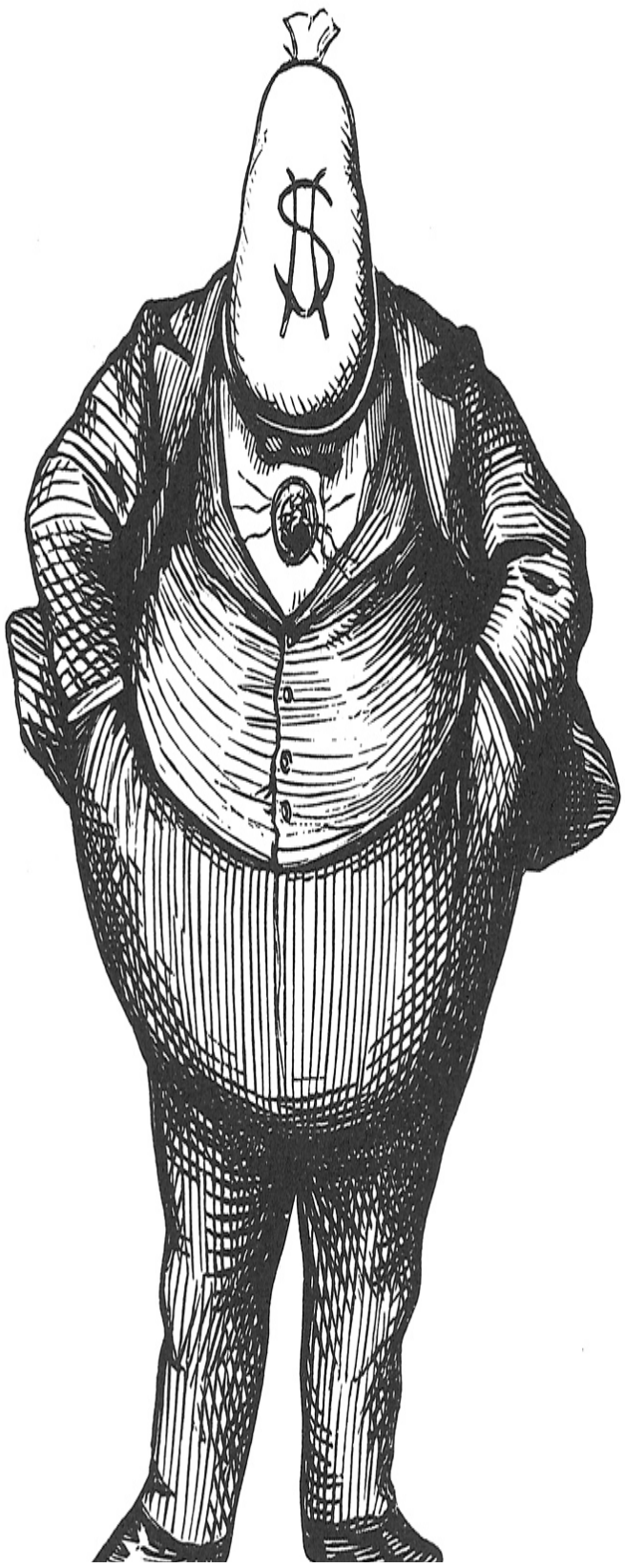

هذه الهيكلة الجديدة، إذ تقف هذه المجموعات إزاء الدولة كطرف مستقل مهمتها حسب المادة 4 هي: "تتولى المجموعة الصحية الترابية، في حدود مجالها الترابي، تنفيذ سياسة الدولة في مجال الصحة". وفي ما يخص التوظيف فقد فوض القانون لهذه المجموعات صلاحية "تدبير مواردها البشرية"، حسب المادة 4: "يُنقل تلقائيا لدى المجموعة المعنية... الموظفون المرسمون والمتدربون العاملون بالمصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة المتواجدة داخل النفوذ الترابي للمجموعة، ويُنقل إليها تلقائيا كذلك المستخدمون المتعاقدون العاملون بالمراكز الاستشفائية الجامعية وبالمصالح اللاممركزة التابعة للوزارة المكلفة بالصحة المتواجدة داخل النفوذ الترابي للمجموعة، وينقل إليها تلقائيا كذلك المستخدمون المرسمون والمتدربون العاملون بالمراكز الاستشفائية الجامعية"

التتمة على الصفحة 05

# ملاحظات حول بلاغ التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة ومطالبه

بقلم؛ شادية الشريف

لذلك فإن الحديث على "الحفاظ صفة الموظف العمومي" والإحالة إلى النظام الأسياسي للوظيفة العمومية (1958)، لن يغير شيئا من "الهيكلة الجديدة" التي ربحت الدولة رهانها بإصدار قانون المجموعات الصحية الترابية وقانون الوظيفة الصحية.

تشير هاتين مادتين من القانون رقم 22-09 المتعلق بالوظيفة الصحية، إلى أن أي حفاظ على صفة الموظف العمومي لن يترتب عليه شيء فعلي على علاقة الشغل التي لم تعد تربط الموظف بالدولة بل بالمجموعات الصحية الترابية:

المادة 18: "يتم توظيف مهنيي الصحة، بناء على حاجيات المجموعات الصحية الترابية من الموارد البشرية".

المادة 19: "يمكن، كلما اقتضت ضرورة المصلحة ذلك، اللجوء إلى التشغيل بموجب عقود، لمدة محددة قابلة للتجديد". يدرك الجميع أن الدولة تتقن تحويل حالات الاستثناء التي تشير إليها عبارة "كلما اقتضت ضرورة المصلحة ذلك"، إلى قاعدة قارة للتوظيف.

**أداء الأجور**

ورد في البلاغ التفصيلي: "أداء أجور مهنيي الصحة من الميزانية العامة للدولة- فصل نفقات الموظفين طبقا للنصوص التشريعية والتنظيمية الجاري بها العمل مع توفرهم على مناصب مالية قارة مع جعل القانون التنظيمي رقم 13-130 من البناءات الأساسية للنصوص التطبيقية".

**الملاحظة** 7: يُذكر هذا المطلب بالصيغة التي لجأت إليها الدولة في قطاع التعليم لخداع المفروض عليهم- هن التعاقد في ما يخص مطلبهم- هن بالإدماج في أسلاك الوظيفة العمومية، حينما أقرت صيغة لصرف أجورهم- هن مباشرة من مديرية الموظفين بموجب اتفاقية بين وزارة التربية الوطنية والأكاديميات الجهوية ووزارة الاقتصاد والمالية.

إن هذه الطريقة لن تغير شيئا من العلاقة النظامية الجديدة التي أقرها قانون الوظيفة الصحية وقانون المجموعات الترابية الصحية، تماما كما لم تغير صيغة صرف أجور المفروض عليهم- هن التعاقد في قطاع التعليم علاقتهم- هن النظامية مع الأكاديميات الجهوية.

**الملاحظة** 8: بشأن الإحالة إلى القانون التنظيمي 13-130 في البلاغ التفصيلي للتنسيق النقابي الوطني. لا نعرف إن كان ذلك عن "جهل" أم عن "تجاهل"، ولكن تلك مصيبة في كلتا الحالتين. يعتمد القانون التنظيمي للمالية الذي صدر في 2 يونيو 2015 على التقشف الذي أُضفِي عليه الطابع الدستوري سنة 2011، بإدراجه في الفصل 77 من الدستور.

إن مطالبة التنسيق النقابي الوطني بجعل هذا القانون من البناءات الأساسية للنصوص التطبيقية، أمر خطير. لأن هذا القانون (إلى جانب مرسوم اللاتمركز الإداري الصادر في 26 ديسمبر 2018) هو الإطار التشريعي لتفكيك نمط التوظيف القديم، وفي نفس الوقت تنفيذ التقشف كتدبير ميزانياتي لمالية الدولة.

وبناء على هذا القانون فإن المطالبة بالحفاظ على صفة الموظف العمومي لا تعني شيئا ولن تغير شيئا من كون شغيلة الصحة لم يعودوا موظفين لدى الدولة، بناء على المفهوم القديم للتوظيف، بل أصبحوا موارد بشرية لدى الجماعات الصحية الترابية، التي تُعتبر حسب القانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية "مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية الاعتبارية والاستقلال المالي".

التمثيلية في المجالس الإدارية للمجموعات الصحية الترابية

ورد هذا المطلب في البلاغ التفصيلي للتنسيق النقابي الوطني: "مراجعة بعض المقتضيات للسماح لتمثيلية مهنيي الصحة بمختلف أطرهم" في المجالس الإدارية للمجموعات الصحية الترابية.

**الملاحظة** 9: هذا مطلب غير صائب، إذ يقبل مبدئيا وفعليا إعادة الهيكلة الشاملة لقطاع الصحة. فهذه المجموعات- كما ورد أعلاه- جاءت لتحل محل الدولة في التوظيف وتقديم الخدمات في تنافس مع القطاع الخاص، بل وبشراكة معه في إطار اتفاقيات شراكة قطاع عام- قطاع خاص.

لا يتعلق الأمر بهيكلة تنظيمية محضة، بل بمضمونها. فهذه المجموعات الصحية الترابية بشخصيتها الاعتبارية واستقلاليتها المالية والإدارية إطار تنظيمي للاستمرار في السياسة النيوليبرالية في قطاع الصحة، تماما كما هو الأمر مع الأكاديميات الجهوية في قطاع التعليم.

في الباب الثاني من قانون المجموعات الصحية الترابية المعنون بـ"التنظيم المالي"، نعثر على إحدى ركائز سياسة الدولة في قطاع الخدمات العمومية هي "تنويع مصادر التمويل"، وقد جرى هذا في قطاع التعليم، ولكنه أكثر تقدما في الصحة.

فصلت المادة 13 موارد المجموعات الصحية الترابية كما يلي:

* المداخيل المتأتية من أنشطتها؛

* مداخيل الأموال المنقولة والعقارية؛

* إعانات الدولة والجماعات الترابية وكل هيئة خاضعة للقانون العام أو الخاص؛

* الهبات والوصايا.

هكذا تخدم هذه المجموعات الصحية سياسة الدولة على جبهتين:

الجبهة الأولى: تسليع الخدمات الصحية بإيلاء المجموعات الترابية الصحية صلاحية بيع أنشطتها. فضلا عن إقرار قانون هذه المجموعات "للشراكة بين المؤسسات الصحية المكونة لها والمؤسسات الصحية التابعة للقطاع الخاص" [المادة 4].

الجبهة الثانية: تقليص تمويل الدولة وحصره في حدود إعانات تقدمها جنبا إلى جنب مع هيئات أخرى (الجماعات المحلية، الهبات والوصايا).

إن المطلب الذي يجب الدفاع عليه هو رفض كلي لـ"المجموعات الصحية الترابية" ومنظورها القائم على تسليع الصحة وتخفيض إسهام الدولة المالي، والدفاع عن مجانية وعمومية الصحة.

**ب. المطالب ذات الأثر المالي**

تتضمن مطالبا متعلقة بالأجور والترقيات والتعويضات. ويمكن أن نلاحظ حجم التماثل بين هذه المطالب في قطاع الصحة ونظيرها في قطاع التعليم العمومي. ولكن بالإجمال يمكن اعتبارها مقابلا ماديا تقايض به القيادات النقابية قبولها باستراتيجية الدولة في القطاعين: تخلٍّ عن قيمة اجتماعية عظيمة تطلبت تضحيات الأجيال السابقة وهي الصحة العمومية المجانية( بنواقصها) وما يقابلها من توظيف عمومي قار، والقبول بتفكيك المنظومة الصحية وإدخال الأشكال الجديدة لـ"تدبير الموارد البشرية" مقابل تنازلات في الأجور والترقيات والتعويضات يسهل استردادها بتكثيف الاستغلال (المردودية والأداء) وبالتضخم.

التتمة على الصفحة 06

# ملاحظات حول بلاغ التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة ومطالبه

بقلم؛ شادية الشريف

**الأجور والتعويضات**

ورد في البلاغ التفصيلي ما يلي: "الزيادة في الأجر الثابت" و"يقترح التنسيق النقابي أن تُدرج الزيادة في الأجر المتفق عليها بـ 1500 درهم صافية للممرضين وتقني الصحة و1200 درهم للإداريين والتقنيين...".

**ملاحظة** 10: إن مفهوم "الأجر الثابت" مضلل وخادع. إذ يقسم أجر الموظفين إلى قسمين: "جزء ثابت" وآخر "متغير". وقد ورد هذا في المادة 7 من القانون رقم 22-09 المتعلق بالوظيفة الصحية كالتالي: "يستفيد مهنيو الصحة من أجرة تتكون من جزء ثابت يشتمل على المرتب والتعويضات المخولة لهم بموجب الأنظمة الأساسية الخاصة المطبقة عليهم، وجزء متغير يخول، وفق المبالغ والشروط والكيفيات المحددة بنص تنظيمي، على أساس الأعمال المهنية المنجزة".

إن "إصلاح منظومة الأجور" هجوم قديم. تقدم المجلس الأعلى للوظيفة العمومية بمشروع أرضية لإصلاح منظومة الأجور بتاريخ 6 ديسمبر 2005، وكتب عن أهداف هذا الإصلاح ما يلي: "تتمثل الأهداف المسطرة لهذه الدراسة في وضع منظومة جديدة للأجور، محفزة ومنصفة وشفافة، مرتكزة على الاستحقاق والمردودية، وعلى تعويض الموظفين على أساس العمل المنجز فعلا، وذلك من أجل تحقيق النتائج المحددة سلفا من قبل الإدارة".

وقبله عقدت وزارة الوظيفة العمومية والإصلاح الإداري بتاريخ 7 و8 ماي 2002 "المناظرة الوطنية الأولى حول الإصلاح الإداري بالمغرب، الإدارة المغربية وتحديات 2010". ومما جاء في تقريرها التركيبي عند الحديث عن "إشكالية منظومة الأجور: "عند دراسة هيكل الأجرة، يلاحَظ أن التعويضات تشكل جزءا هاما من الأجرة المرتبطة بالوضعية النظامية حيث أصبحت هذه التعويضات تكتسي طابعا قارا يتناقض مع المفهوم الحقيقي للتعويضات التي يفترض أن تكون أداة لتشجيع الإنتاجية والمردودية أو تغطية بعض الأتعاب الخاصة، ويجب بالتالي أن تكون قابلة للتغيير حسب تغير هذه العوامل في اتجاه أو آخر". وفي 2017 صدر عن المجلس الأعلى للحسابات تقرير حول "الوظيفة العمومية" طالب بـ"إصلاح شامل لمنظومة الأجور في ارتباط بنظام التقييم والترقية" وبـ"إعادة النظر أولا في تركيبة الأجر بغاية إعطاء الأهمية الأكبر للراتب الأساسي وتوجيه التعويضات الأخرى لتناسب الغرض الحقيقي الذي أحدثت من أجله"، مع تأكيده على الحرص على ألا تتحول هذه التعويضات المرتبطة بالعمل والمردودية إلى "مكسب دائم ومعمم".

إن هدف إصلاح منظومة الأجور، كما ورد في ورقة المجلس الأعلى للوظيفة العمومية، هو "التحكم في كتلة الأجور"، والطريق الأنسب هي التراجع عن التعويضات القارة والمعمَّمة، وربطها بالاستحقاق والمردودية والأداء، لذلك ورد في توصيات المناظرة الأولى (2002) وتقرير المجلس الأعلى للحسابات (2017) فكرة "إعادة الاعتبار للراتب الأساسي".

جاء مفهوم "الأجر على أساس الجدارة" في سياق إعادة بناء مفهوم الأجور المواكب للهجوم النيوليبرالي منذ نهاية سبعينيات القرن العشرين. ويُعرَّف "الأجر على أساس الجدارة" على أنه "نظام تعويض يكافئ الموظفين على أساس أدائهم الفردي، وليس على أساس مناصبهم أو أقدميتهم داخل الشركة". وقد بدأ تطبيق هذا المفهوم في القطاع الخاص والشركات، والدولة تعمل حاليا على نقله إلى القطاعات العمومية (الوظيفة والإدارات).

الأجر هو تعبير عن قيمة قوة العمل (بدنية كانت أو ذهنية)، وقد تمكنت الحركة العمالية من انتزاع قوانين تضمن لها نصيبا أكبر من الثروة القومية المنتَجة، وهي تناضل من أجل إسقاط مجمل نظام عبودية العمل المأجور. ومن ضمن تلك القوانين السلم المتحرك للأجور الذي يفرض زيادات في الأجور كلما ارتفعت الأسعار. وهذا ما يجب أن يناضل من أجله التنسيق النقابي الوطني وليس القبول بهجوم الدولة المتعلق بالأجر الثابت والأجر المتغير. فما تطالب به قيادات التنسيق النقابي الوطني هو عينه ما سعت الدولة لتنفيذه منذ مناظرة 2002: الزيادة في الأجر الثابت، والمطالبة بلائحة متنوعة وغير معمَّمة وغير دائمة من التعويضات.

**الترقيات**

ورد في البلاغ الوطني بخصوص الترقيات: "إحداث درجات جديدة لجميع فئات مهنيي الصحة..."؛ "منح سنوية اعتبارية للممرضين وترقية استثنائية للمرضين المساعدين".

**ملاحظة** 11: لكن قبول القيادات النقابية بالقانون رقم 22-09 المتعلق بالوظيفة الصحية وبالقانون رقم 08.22 بإحداث المجموعات الصحية الترابية، يجعل أي نظام الترقي كله قائما على ربطها بالمردودية والاستحقاق.

حسب المادة 20 من قانون الوظيفة الصحية، "وطبقا لأحكام المادة 19 من القانون رقم 54.19 بمثابة ميثاق المرافق العمومية، يخضع مهنيو الصحة لتقييم دوري للأداء وفق مبادئ الشفافية والموضوعية والحياد وعدم التمييز. تعتمد نتائج هذا التقييم في التحفيز والتكوين. بناء على نتائج التقييم، تمنح لمهني الصحة نقطة عددية سنوية من طرف المسؤول عن المجموعة الصحية الترابية أو الشخص المفوض له من قبله لهذا الغرض". يُستعمَل هذا التقييم الدوري للأداء في ترقية الموظفين، حسب المادة 21 ومنطوقها هو: "يستفيد مهنيو الصحة من الترقية في الرتبة وفي الدرجة. تتم الترقية بصفة منتظمة بناء على شبكة معايير موضوعية تحدد في الأنظمة الأساسية الخاصة المشار إليها في المادة 20 أعلاه، ونتائج التقييم المشار إليها في المادة 20 أعلاه والأقدمية".

لذلك فإن أي موافقة للحكومة على مطالب التنسيق النقابي الوطني في ما يخص الترقي لا تعني شيئا، لأنها تظل محكومة بالإطار التشريعي القائم والذي يربطها بـ"التقييم الدوري للأداء". وهو نفس ما جرى مع شغيلة قطاع التعليم العمومي بعد إصدار النظام الأساسي الجديد الذي ربط الترقي بالمردودية (مدرسة الريادة).

## ثالثا- ملاحظات حول الخط النقابي للتنسيق الوطني

ليست قيادات التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة استثناءً عن باقي قيادات النقابات القائمة حاليا بالمغرب: خط نقابي قائم على التماس "الحوار الاجتماعي" والمطالبة بـ"مأسسته"، وحرص شديد على نا يسمى "السلم الاجتماعي"، وتفادي كل ما من شأنه أن يتحول من مناوشات نضالية إلى نضال شامل ضد مجمل النظام الاقتصادي والاجتماعي وحاميه السياسي: الاستبداد، وبالتالي سعي للتحكم من أعلى في النضالات المنبعثة من أسفل.

ورد في محضر اجتماع بين الوزارة وقيادات نقابات القطاع ما يلي: "وعيا بأهمية الحوار الاجتماعي ودوره في تحقيق السلم الاجتماعي"، "تعزيزا للتواصل المستمر بين وزارة الصحة والحماية الاجتماعية وشركائها الاجتماعيين، باعتبارهم قوة اقتراحية وتأطيرية هامة من شأنها المساهمة في التنزيل السليم لمختلف البرامج والمخططات والقوانين المتعلقة بالمنظومة الصحية الوطنية، وكذا التنزيل السليم للنصوص

التتمة على الصفحة 07

# ملاحظات حول بلاغ التنسيق النقابي الوطني بقطاع الصحة ومطالبه

بقلم؛ شادية الشريف

التطبيقية ذات الصلة بهذا الإصلاح".

**ملاحظة** 12: الدولة حريصة على تحقيق "السلم الاجتماعي" لأنه ضمانة أساسية لبقاء الشغيلة في حظيرة الطاعة. لذلك تعمل دائما على ربط أدوات نضال الشغيلة (أي النقابات) بآلية الحوار الاجتماعي كآلية مُلزمة لحل ما تُطلق عليه "النزاعات الاجتماعية". ولهذا تعمل جاهدة على إصدار القانون المانع فعلا لحق الإضراب. لكن هذا شأن الدولة وأرباب العمل فذلك يخدم مصلحتهما، أما النقابات فدورها هو إذكاء النضال العمالي والشعبي لخلخلة ذاك "السلم الاجتماعي" الذي يعني بالضرورة في مجتمع منقسم طبقيا "حربا اجتماعية" على الشغيلة من طرف الدولة وأرباب العمل.

**ملاحظة** 13: ليست النقابة "شريكا اجتماعيا" ولا "قوة اقتراحية"، وليست مهمتها "المساهمة في التنزيل السليم لمختلف البرامج والمخططات...". النقابة هي أداة اخترعها الشغيلة لخدمة مصلحتهم بالنضال ضد "البرامج والمخططات" التي تضعها الدولة لخدمة أرباب العمل والشركات والقطاع الخاص في جميع القطاعات، بما فيها قطاع الصحة.

إن حصيلة جعل النقابة "شريكا اجتماعيا" و"قوة اقتراحية وتأطيرية" كارثية: مدونة الشغل، ميثاق التربية والتكوين، النظام الأساسي الجديد في قطاع التعليم، الحماية الاجتماعية، قانون الوظيفة الصحية وقانون المجموعات الصحية الترابية وهلمجرا.

دور النقابة هو النضال من أجل المصالح المادية الآنية (استقرار الشغل، الأجور ومكملاتها... إلخ) والديمقراطية (الحق في الإضراب والاحتجاج)، وفي نفس الوقت النضال ضد مجمل النظام الاقتصادي والاجتماعي القائم؛ أي الرأسمالية التابعة وخادمها السياسي: الاستبداد.

ورد في البلاغ التفصيلي للتنسيق النقابي الوطني ما يلي: "يؤكد لكافة موظفي الصحة بأنه متشبث بكل النقط المتضمنة في الاتفاق وفي المحاضر الموقعة، وأنه سيتابع عن كثب وسيسهر على التنزيل الفعلي والسليم والسريع لكل بنود الاتفاق وكل المحاضر الموقعة في شقيها المادي والاعتباري/ القانوني".

ملاحظة 14: وهي عبارة شبيهة بالمعتاد إيرادُه في بلاغات الأجهزة التنفيذية: "يخوَّل للمكتب التنفيذي صلاحية البث في الخطوات النضالية...". إن الذي من حقه "متابعة تنفيذ بنود الاتفاقات" هو الشغيلة ذاتهم عبر جموعهم العامة داخل أماكن العمل. وقد أعطى طلبة الطب دروسا تاريخية في هذه الآلية منذ انطلاق نضالهم سنة 2015.

تزرع مثل هذه الصيغ الانتظارية والسلبية في صفوف الشغيلة. وبدل أن يهبوا للدفاع عن حقوقهم- هن ومراقبة من يمثلهم- هن، تطالبهم- هن القيادات النقابية بتسليم "زمامهم- هن" للأجهزة. نفس الأجهزة والقيادات النقابية التي توقع على "السلم الاجتماعي" وتلتزم بـ"تنزيل البرنامج الحكومي" وبـ"الشراكة الاجتماعية"... إلخ.

## لا بديل عن الدفاع على مجانية الخدمات العمومية وجودتها

دأبت القيادات النقابية في بياناتها على ادعاء الحرص على الخدمة العمومية. ولكن ممارستها العملية تدل على العكس. إن القبول بالميثاق الوطني للتربية والتكوين والنظام الأساسي الجديد في قطاع التعليم، والقبول بقانون المجموعات الصحية الترابية وقانون الوظيفة الصحية في قطاع الصحة، يعني أن القيادات النقابية قابلةٌ تماما بهجوم الدولة على الطابع المجاني والعمومي لتلك الخدمتين ومسايرة له.

وما التركيز في الملفات المطلبية وأثناء جولات "الحوار الاجتماعي" على "المطالب ذات الأثر المالي" إلا مطالَبةً بمقابل مادي تقايض به التخلي العملي على مجانية وعمومية الخدمات.

إن القبول بجعل الصحة خدمة مؤدى عنها سواء في المستشفى العمومي أو في المصحات الخاصة؛ مباشرة وبشكل فردي، أو عبر أنظمة التغطية الصحية/ الحماية الاجتماعية، هو أصل تفكيك أنظمة وقوانين الشغل القارة الموروثة عن حقبة مضت. وهي نفس السياسة التي يجري تطبيقها في قطاع التعليم مع الوظيفة الجهوية والأكاديميات الجهوية، رغم أن الهجوم أكثر تقدما في قطاع الصحة؛ حيث ثقافة الأداء أصبحت هي القاعدة، حتى مع الحماية الاجتماعية (خلق قدرة شرائية جماعية لتعويض غياب القدرة الشرائية الفردية) وقبلها راميد. وكل هذا تنفيذ لدستور 2011 حول دور الدولة في ما يخص تقديم الخدمات العمومية (الصحة والتعليم)، كما هو واضح فصله 31: "تعمل الدولة والمؤسسات العمومية والجماعات الترابية، على تعبئة كل الوسائل المتاحة، لتيسير أسباب استفادة المواطنات والمواطنين، على قدم المساواة، من الحق في: العلاج والعناية الصحية، الحماية الاجتماعية والتغطية الصحية، والتضامن التعاضدي أو المنظم من لدن الدولة".

فالانتقال من دولة مقدمة للخدمات بشكل عمومي و"مجاني" إلى دولة تحصر دورها في تيسير سبل الاستفادة من تلك الخدمات (إلى جانب هيئات أخرى وأهمها القطاع الخاص) يقتضي تغييرا جذريا لهيكلة إدارة القطاع. لقد كانت الدولة المعالِجة هي نفسها الدولة الموظِّفة للممرضين- ات والأطباء- ات... في حين أن الدور الجديد للدولة القاضي باقتصارها على الأداور الاستراتيجية (التخطيط، التقنين، التنظيم، المراقبة)، يقتضي تخليها عن تلك الأدوار لصالح هيئات أدنى، وهي هنا "المجموعات الصحية الترابية". ولن يستقيم نضال من أجل التوظيف القار دون النضال من أجل خدمات عمومية مجانية وجيدة.

# عاموس غولدبيرغ: «لقد اجتمعت كل عناصر الإبادة الجماعية»

## مقابلة مع عاموس غولدبيرغ

**17 يوليو 2024**

**قدرت مجلة «لانسيت» The Lancet العلمية أن 186,000 شخص من سكان غزة قد لقوا حتفهم، بشكل مباشر أو غير مباشر، منذ بدء العمليات العسكرية الإسرائيلية ضد قطاع غزة في أكتوبر 2023. وهو رقم «متماسك»، وفقًا لمنظمة أطباء العالم. كان توصيف سياسة نتنياهو بـ»الإبادة الجماعية» - أي «نية التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية» - موضوع جدل دولي حاد منذ أن اتهمت جنوب أفريقيا إسرائيل بارتكاب إبادة جماعية ضد الفلسطينيين في نهاية ديسمبر 2023.**

**عاد المؤرخ الإسرائيلي المقيم في القدس، عاموس غولدبرغ، في مقابلة نشرتها مجلة «جاكوبين» الأمريكية إلى مقاله «نعم، إنها إبادة جماعية»، الذي ظهر في إسرائيل في أبريل الماضي. فيما يلي نص المقابلة:**

- **وصفتَ، قبل بضعة أسابيع، أفعال إسرائيل في غزة بأنها إبادة جماعية ضد السكان الفلسطينيين. هل يمكنك أن تشرح بإيجاز التعريف المحدد للإبادة الجماعية الذي تطبقه، ولماذا تعتقد أنه من المهم استعمال هذا التعبير لتوصيف ما يحدث في غزة؟**

- كتبتُ مقالًا باللغة العبرية بعنوان «نعم، هذه إبادة جماعية» في مجلة تسمى «سيشا ميكوميت» *Sicha Mekommit*، التي تعني النداء المحلي. ثم تُرجمَ إلى الإنجليزية، وجرى توزيعه على نطاق واسع. أدرك خطورة هذا الادعاء، ولا أستخف به. كان صعبا جدًا علي كتابة هذا المقال لأنه يتعلق أيضًا بشعبي ومجتمعي. وبصفتي عضوًا في هذا المجتمع، فأنا مسؤول أيضًا عما يحدث. إن حجم الفظائع والدمار الذي ارتكب في إسرائيل في 7 أكتوبر/تشرين الأول لم يسبقه مثيل. لقد استغرق الأمر مني بعض الوقت لاستيعاب ما يحدث، وللتمكن من التعبير عما يجري أمام عيني. ولكن بمجرد رؤية ما يحدث، لا يمكن مواصلة الصمت. حتى لو كان الأمر مؤلمًا لي أو لقرائي أو للمجتمع الإسرائيلي، يجب أن يبدأ النقاش في مكان ما.

ثمة تعريفات عديدة لمفهوم الإبادة الجماعية، ولكن تعريفا واحد فقط مقبول في جميع أنحاء العالم، هو تعريف اتفاقية منع جريمة الإبادة الجماعية والمعاقبة عليها، المعتمدة من قبل الأمم المتحدة في ديسمبر 1948. وهو تعريف قانوني، لكنه يظل غامضاً وقابلا للتأويل، ما يفسر تعرضه للانتقاد.

تصف الاتفاقيةُ الإبادةَ الجماعية بأنها جريمة تُرتكب بقصد التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة قومية أو إثنية أو عرقية أو دينية. ونية الإبادة أمر حاسم، ولكن ليس ضروريا أن تكون الإبادة كلية؛ إذ يمكن أن تكون «كلية أو جزئيةً».

وقد أُنتُقِد التعريف بسبب إغفاله فئات أخرى، مثل الجماعات السياسية، التي اعترض الاتحاد السوفيتي على إدراجها. وبالمثل، لم تحدد الاتفاقية مفهوم «الإبادة الجماعية الثقافية»، حيث خشيت الولايات المتحدة اتهامها بارتكاب إبادة جماعية ضد سكانها الأصليين. كان إدراج الجوانب الثقافية في الاتفاقية مهمًا للغاية بنظر المحامي اليهودي البولندي رافائيل ليمكين Raphael Lemkin الذي صاغ تعبير «الإبادة الجماعية»، وضغط في هذا الاتجاه في الأمم المتحدة. بيد أنه اضطر إلى تقديم تنازلات من أجل المصادقة على الاتفاقية. في النهاية، كان التعريف الذي اقترحته الاتفاقية نتيجة لظرف سياسي وتاريخي معين في الأمم المتحدة، عندما كان للجنوب عدد قليل جدًا من الممثلين وهيمنت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي.ومع ذلك، يشير معظم الأكاديميين إلى هذا التعريف عندما يتحدثون عن الإبادة الجماعية اليوم. وقد اخترع الكثيرون مصطلحات أخرى مثل الإبادة الديموغرافية والإبادة العرقية والإبادة السياسية وما إلى ذلك (وهي على أي حال ليست قانونية) أو ابتعدوا عن التعريفات. لكن التعريف الأساسي المقبول على نطاق واسع هو التعريف القانوني في الاتفاقية.

**يذكر مقالك أيضًا أمثلة أخرى للإبادة الجماعية، كما هو الحال في البوسنة أو أرمينيا أو الإبادة الجماعية للهيريروس والناماس في ما يعرف الآن بناميبيا. فقد قُتل حوالي ٨٠٠٠ بوسني في سربرنيتسا، في حين يُعتقد أن ما بين عدة مئات الآلاف و١,٥ مليون شخص قد لقوا حتفهم في الإبادة الجماعية في أرمينيا. تشير أيضًا إلى أنه ليس ضروريا أن تفضي كل عمليات الإبادة الجماعية إلى أهوال الهولوكوست. في أي مرحلة من الحرب الحالية كنت متأكدًا من أن أفعال إسرائيل في غزة أصبحت إبادة جماعية؟**

ومن موقع المؤرخ، إذا نظرت إلى الوضع مجملا، ترى جميع عناصر الإبادة الجماعية قائمة. إن النية واضحة: لقد عبر الرئيس، ورئيس الوزراء، ووزير الدفاع، والعديد من كبار الضباط العسكريين، عن ذلك علانية. لقد شاهدنا تحريضات لا حصر لها لتحويل غزة إلى ركام، وتأكيدات بأنه لا يوجد أبرياء هناك، وما إلى ذلك. وتأتي الدعوات الشعبية لتدمير غزة من جميع مستويات المجتمع ومن القادة السياسيين. يسود المجتمع الإسرائيلي جو متطرف من تجريد الفلسطينيين من الإنسانية إلى حد لا أتذكر مثيلاً له خلال 58 عامًا من العيش هنا.

والنتيجة ما كان متوقعا: عشرات الآف الأطفال والنساء والرجال الأبرياء بين قتيل وجريح، وتدمير شبه تام للبنية التحتية، وتجويع متعمد، ومنع المساعدات الإنسانية، ومقابر جماعية لا نعرف مداها الكامل حتى الآن، ونزوح جماعي للسكان، إلخ

كما أن هناك روايات موثوقة عن عمليات إعدام بإجراءات موجزة، فضلا عن عمليات قصف عديدة للمدنيين في المناطق التي تسمى «آمنة». لم يعد قطاع غزة كما كنا نعرفه موجودًا. والنتيجة هي بالضبط ما كان مقصودًا. ولفهم المدى الكامل لهذا الدمار والقسوة، أوصي بقراءة تقرير الدكتور لي مردخاي، الذي يعدّ أشمل رواية وأحدثها لما جرى في غزة منذ 7 أكتوبر/تشرين الأول.

لا يستلزم اعتبار مذبحة إبادةً جماعية أن تكون إبادة كاملة. فكما سبق الذكر، ينص التعريف صراحةً على أن التدمير الكلي أو الجزئي لجماعة ما يمكن اعتباره إبادة جماعية. وهذا ما حدث في سربرينيتسا، كما ذكرت، أو في حالة الروهينجا في ميانمار. أعترف بأنني في البداية كنت مترددًا في الحديث عن الإبادة الجماعية، وكنت أبحث عن أي مؤشر يقنعني بخلاف ذلك.فلا أحد يريد أن يُعتبر جزءًا من مجتمع يرتكب إبادة جماعية. ولكن كانت نية نية صريحة، وترسيمة منهجية ونتيجة هي من باب الإبادة الجماعية. لذلك توصلت إلى استنتاج أن هذا هو بالضبط ما تبدو عليه الإبادة الجماعية. وبمجرد أن تصل إلى هذا الاستنتاج، لا يمكنك البقاء صامتًا.

**كيف كانت ردة فعل طلابك أو زملائك أو أصدقائك عندما توصلت إلى استنتاجاتك؟**

كما ذكرت آنفا، كتبت مقالي باللغة العبرية. لم أكتبه باللغة الإنجليزية لأنني أردت، في المقام الأولى، أن يواجهه الإسرائيليون، وأن يساعدوا مجتمعي على التغلب على الإنكار وعلى الرغبة في عدم رؤية ما يحدث في غزة. أود أن أقول إن الإنكار جزء من جميع عمليات الإبادة الجماعية وجميع أعمال العنف الجماعي. كان بعض الطلاب غاضبين جدًا مني بسبب مقالي، لكن البعض الآخر شكرني. عارضني بعض الزملاء، حتى أن أحدهم كتب على فيسبوك أنه يتمنى أن يتوقف الطلاب عن دراسة مقرراتي. ووافقني آخرون على ذلك، بينما أخبرني البعض أنني أعطيتهم شيئًا ليفكروا فيه. كان هناك أيضًا أشخاص لم يوافقوني الرأي، ولكنني تمكنت مع ذلك من إقناعهم بأن ادعاء الإبادة الجماعية ليس ادعاءً لا معنى له تحركه مزعة معادية للسامية.

**في ألمانيا، غالبًا ما يُنظر إلى الجامعات الإسرائيلية على أنها معقل لمقاومة حكومة بنيامين نتنياهو. ما هو المزاج السائد في الجامعات الإسرائيلية في الوقت**

**التتمة في الصفحة 11**

# عاموس غولدبيرغ: «لقد اجتمعت كل عناصر الإبادة الجماعية»

## مقابلة مع عاموس غولدبيرغ

**الحالي؟**

صحيح أن الجامعات معقل المعارضة لحكومة نتنياهو. وقد بدأ ذلك مع إصلاح النظام القضائي قبل الحرب. تعارض أصوات عديدة في الجامعات الحرب رغم أن الكثير تساندها وتشجع، الحكومة على زيادة الضغط غير الإنساني أصلاً على غزة. الكثير ممن يعارضون الحرب إنما يفعلون ذلك بشكل أساسي بسبب الرهائن - وهي قضية جديرة بالثناء – بيد أن أقلية فقط في إسرائيل تدرك هذه الحرب طبيعة اللاإنسانية والإجرامية. يجب أن أذكر أيضًا المظاهرات العديدة للتضامن بين اليهود والفلسطينيين التي جرت في الجامعات. ولكن على العموم، أود أن أقول إن الجامعات كمؤسسات قد فشلت في هذا الاختبار الأخلاقي و في مدى التزاماتها تجاه حرية التعبير والنزعة الإنسانية والتحليل النقدي للواقع في أوقات الأزمات.

قد تكون جامعة تل أبيب ورئيسها آرييل بورات استثناءً، حيث أنه دافع عن حرية التعبير، ولكن ثمة بوجه عام جو من الخوف والقمع. وينطبق هذا بشكل خاص على المعلمين والطلاب الفلسطينيين، الذين يشعرون أنهم لا يستطيعون التعبير علنًا عن أدنى قدر من التعاطف مع إخوانهم وأخواتهم في غزة. فلا مجال لمشاعرهم أو آرائهم في الحرم الجامعي، أو في المجال العام، أو على وسائل التواصل الاجتماعي. وقد فقد بعض الأساتذة - بما في ذلك اليهود - وظائفهم في الجامعات بسبب تعبيرهم عن انتقاداتهم المشروعة، بينما تعرض آخرون، ممن لم يفقدوا وظائفهم، للمضايقات. وكانت الحادثة الأكثر شهرة هي حادثة نادرة شلهوب-كيفوركيان، وهي أستاذة فلسطينية مشهورة عالميًا في الجامعة العبرية في القدس، معروفة بآرائها الصريحة حول الإبادة الجماعية والصهيونية. قامت الجامعة بفصلها من منصبها لفترة قصيرة. وقد تعرضت للمضايقات والتهديدات من قبل زملائها، حتى أنها تعرضت للاعتقال والاحتجاز لمدة يومين. استجوبتها الشرطة في عدة مناسبات. ربما بدت انتقاداتها قاسية وغير سارة لمعظم الآذان الإسرائيلية، لكنها مشروعة وفي رأيي صحيحة إلى حد كبير.وهي الآن في انتظار معرفة ما إذا كانت ستُتهم ب»التحريض» على أساس مقالاتها الأكاديمية التي تمت مراجعتها من قبل أقران1.

وثمة تطور آخر مثير للقلق متمثل في ترويج الاتحاد الوطني للطلاب الإسرائيليين لمشروع قانون مثير للجدل، من شأنه أن يلزم الجامعات بفصل أي شخص بإجراءات موجزة بما في ذلك الأساتذة المتفرغين بسبب أي انتقاد للدولة أو الجيش يعتبره وزير التعليم «تحريضًا». لا تؤيد جميع الاتحادات الطلابية المحلية، بما في ذلك فرع الجامعة العبرية، مشروع القانون، والجامعات نفسها تعارضه بشدة. آمل أن لا يتم تمريره؛ ولكن الحكومة الائتلافية، وجزء من المعارضة يدفعون باتجاه تمريره. إنه لأمر مخزٍ حقًا أن يقوم طلاب من المجتمع الجامعي الإسرائيلي بالضغط من أجل هكذا إجراء صارم وتوتاليتاري، ومن المرعب التفكير في النتائج إذا تم اعتماد النص بالفعل.

**جامعتك ترفض مزاعم الإبادة الجماعية ضد إسرائيل، لكنها من ناحية أخرى وصفت على الفور هجوم حماس في ٧ أكتوبر بأنه إبادة جماعية. ما هو رأيك؟ هل استوفت أحداث ٧ أكتوبر المعايير التي يمكن وصفها بالإبادة الجماعية؟**

أتفق مع معظم البيانات الصادرة عن الأمم المتحدة وغيرها، بما في ذلك المذكرات الحالية الصادرة عن المدعي العام لـ [المحكمة الجنائية الدولية]، كريم خان، والتي تنص على أن هجوم حماس كان مروعًا وإجراميًا، وينطوي على جرائم حرب وجرائم ضد الإنسانية. يعتقد البعض أنه كان عملاً من أعمال الإبادة الجماعية - لا أعتقد ذلك. أعتقد أنه كان جريمة فظيعة، لا سيما استهداف المدنيين وتدمير الكيبوتسات وأخذ الرهائن، بما في ذلك الأطفال. ومع ذلك، فإن الحديث عن إبادة جماعية توسيع للتعريف إلى حد انعدام المعنى.

وقد رفضت الجامعة صراحةً مصطلح الإبادة الجماعية فيما يتعلق بأفعال إسرائيل عندما أدانت نادرة شلهوب-كيفوركيان. وقالت إنه من المشين الحديث عن الإبادة الجماعية، على الرغم من أن العديد من الخبراء القانونيين والمؤرخين والباحثين في مجال الإبادة الجماعية، مثل راز سيجال وماريون كابلان وفيكتوريا سانفورد ورونالد سوني وفرانشيسكا ألبانيز، استخدموا المصطلح. ويعتقد خبراء بارزون آخرون، مثل عمر بارتوف، أن الوضع أصبح إبادة جماعية.ونحن نعلم أيضًا أن أعلى محكمة في العالم، محكمة العدل الدولية، أصدرت حكمًا في يناير/كانون الثاني بشأن عدد من التدابير المؤقتة، مع إعلانها أنه من المعقول بالفعل أن حقوق الفلسطينيين قد انتهكت بموجب اتفاقية الإبادة الجماعية، أو بعبارة أخرى، من المعقول أن ما يحدث في غزة هو إبادة جماعية.

أعتقد أنه من الخطأ الكبير رفض استخدام مصطلح الإبادة الجماعية لوصف أفعال إسرائيل على أنها «لا أساس لها». فدورنا كأكاديميين هو فحص الحقائق واستخلاص النتائج، وليس رفض المصطلحات بشكل أيديولوجي. قد يُستنتج أن هذه ليست إبادة جماعية، ولكن ليس من غير المنطقي وصفها على هذا النحو، بالنظر إلى الأدلة والعديد من الخبراء الذين توصلوا إلى نفس الاستنتاج. إن رفض هذا الاحتمال باعتباره سخيفًا، دون النظر في الحقائق والحجج، يتناقض مع التزامنا الأكاديمي بالحقيقة.

**ترفض الحكومة الألمانية هي أيضاً مزاعم الإبادة الجماعية، وتدعم إسرائيل أمام محكمة العدل الدولية. منذ السابع من أكتوبر، تم إسكات أصوات عدد من الفلسطينيين والإسرائيليين الذين ينتقدون إدارة إسرائيل للحرب، أو حتى تم منعهم من دخول البلاد. بالنظر إلى آرائك الخاصة حول الحرب، هل تعتقد أن الحكومة الألمانية تستخلص الدروس الخاطئة من التاريخ؟**

نعم، ألمانيا تستخلص الدروس الخاطئة من التاريخ. الحكومة الألمانية ومعظم وسائل الإعلام الألمانية منحازة، ومخطئة، ومنافقة، عندما يتعلق الأمر بالجرائم التي ارتكبتها إسرائيل ضد الفلسطينيين. وهذا ليس موقفًا جديدًا. فألمانيا تدعم إسرائيل وروايتها بسبب فكرة مصلحة عليا للدولة الألمانية، التي تربط شرعية الدولة بدعمها لإسرائيل. لا يقتصر الأمر على أنهم لا يريدون رؤية ما يجري. بل إنهم يرفضون بإصرار أن يروا! هذا الدعم الذي لا يتزعزع، والذي يُنظر إليه على أنه تفويض مطلق لتفعل إسرائيل ما تشاء، بما في ذلك ما أعتبره إبادة جماعية، ليس في صالح إسرائيل.

يجب على ألمانيا، الدولة التي ارتكبت الهولوكوست في ظل النظام النازي، أن تدافع عن القيم العالمية. مبدأ «يجب ألا تتكرر هذا أبدًا» يجب ان يطبق على الجميع. يأتي ما يقرب من 30% من واردات إسرائيل من الذخائر والأسلحة من ألمانيا. وهذا لا يساعد الفلسطينيين ولا الإسرائيليين. إن قضية قمع ألمانيا لحرية التعبير في ألمانيا تسبق الحرب الحالية، لأن الدولة الألمانية تعتبر أي انتقاد لإسرائيل، حتى الذي يعبر عنه يهود، معادياً

**التتمة في الصفحة 12**

# عاموس غولدبيرغ: «لقد اجتمعت كل عناصر الإبادة الجماعية»

## مقابلة مع عاموس غولدبيرغ

للسامية. وتتجاهل وسائل الإعلام والحكومة الألمانية عمدا الواقع في إسرائيل وفلسطين، ما يسمح لإسرائيل بارتكاب الجرائم ومواصلة سياسات الفصل العنصري والضم والاحتلال والاستعمار. لا أعتقد أن تصرفات ألمانيا تساعد إسرائيل. بل على العكس، فهي تدفع المجتمع الإسرائيلي نحو هاوية قد لا تنهض منها.

**أعلن وزير مالية إسرائيل بتسلئيل سموتريتش مؤخرًا أنه يريد تحويل مدن وقرى الضفة الغربية إلى خراب مثل قطاع غزة. بينما يتركز اهتمام العالم على قطاع غزة، يخرج الوضع في الضفة الغربية عن السيطرة أيضًا، مع تزايد الاعتداءات على السكان الفلسطينيين وقرارات الحكومة الإسرائيلية بتوسيع المستوطنات. هل هذا جزء من استراتيجية موحدة؟**

تعتبر الحكومة، والعديد من المستوطنين ومؤيديهم، الحرب فرصة لتوسيع المستوطنات والاستيلاء على الأراضي وطرد الفلسطينيين. قُتل أكثر من 500 فلسطيني في الأراضي المحتلة على يد الجيش الإسرائيلي والمستوطنين منذ بدء الحرب. أنا جزء من مجموعة إسرائيلية تدعى «نشطاء وادي الأردن» تحاول حماية مجتمعات الرعاة الفلسطينيين ومساعدتهم في الحفاظ على أراضيهم وسبل عيشهم. منت شاهدا مباشرا على عنف المستوطنين. في الآونة الأخيرة وقعت حادثة مروعة قام فيها مستوطنون يبدو انهم من شدموت ، حيث هجموا على الرعاة والمزارعين الفلسطينيين، و قاموا بسرقة سيارة وتحطيم جميع النوافذ وضربوا وأصابوا الناس بجروح، وقاموا بإرهاب السكان ومضايقتهم باستمرار. من الواضح أن المستوطنين يستغلون الحرب لتوسيع رقعة أراضيهم وطرد الفلسطينيين من أراضيهم وخاصة في المنطقة (ج) في الضفة الغربية (وهي كلها تحت الاحتلال)، و»تهويد» الأراضي.

في كثير من الحالات، يدعم الجيش والشرطة بشكل فاعل أو سلبيّ أعمال المستوطنين، ويمتنعون عمدًا عن التدخل أو محاسبة مرتكبيها. لا تخدم الشرطة دولة القانون، بل تخدم المستوطنين الخارجين عن كل قانون.

وبهذا النحو، لا يضطر الجناة تقريبًا إلى المثول أمام محكمة. وانتهى الأمر بالولايات المتحدة، ودول أخرى، إلى فرض عقوبات على هؤلاء المستوطنين لأنهم أدركوا أن النظام القانوني الإسرائيلي نادرًا ما يحاسبهم. في عام 2017، نشر بتسلئيل سموتريتش وثيقة بعنوان «خطة الحسم»، والتي عرضت على الفلسطينيين خيارين: إما القبول بالعيش تحت الفصل العنصري أو الرحيل. حتى أنه هدد بإبادة أي فلسطيني يقرر معارضة هذين الخيارين. تحظى هذه الخطة التي وضعها سياسيون رفيعو المستوى بتأييد واسع النطاق. وأعتقد أنه حتى لو لم يتم تبنيها رسميًا من قبل الحكومة الحالية، فإن روحها هي التي تحدد سياستها.

**تكاد كل استطلاعات الرأي المتوافرة تبرز أن الشعب الإسرائيلي يؤيد الحرب إلى حد كبير. وفي الوقت نفسه، تتضاعف الاحتجاجات المؤيدة لوقف إطلاق النار واستقالة بنيامين نتنياهو. هل بدأ المزاج العام في إسرائيل يتغير؟**

يتغير الجو تدريجيًا، حيث يدرك كثيرون أن الطريقة الوحيدة لإعادة الرهائن هي تحقيق وقف دائم لإطلاق النار. ولم يعد البعض يرى جدوى من الحرب. ومع ذلك، لا تزال الأغلبية تدعم الحرب، ولا شك أنها عمياء عن الجرائم التي ترتكبها إسرائيل في غزة. إحدى النقاط الإيجابية التي أود أن أسلط الضوء عليها هي أن منظمات مثل «نشطاء وادي الأردن»، التي ذكرتها سابقًا، أو الحركات الشعبية مثل «نقف معًا» تتطور أيضًا، على الرغم من أنها مجموعات صغيرة جدًا مقارنةً ببقية المجتمع. كان أحد الأعمال الرائعة التي قامت بها حركة «نقف معًا» هو مرافقة قوافل المساعدات الإنسانية إلى غزة التي كانت تتعرض للمنع والتخريب من قبل المستوطنين وأنصار اليمين. حتى أن وزير الأمن القومي إيتامار بن غفير أمر الشرطة بعدم حماية القوافل، مما سمح بحدوث التخريب. قام نشطاء حركة «نقف معًا» بحماية الشاحنات حتى وصولها إلى معبر غزة الحدودي. تتكون هذه الحركة بشكل رئيسي من اليهود والعرب الذين يعيشون داخل حدود 1948، الذين يحتجون ضد الحرب ويطالبون بإطلاق سراح الرهائن، لأنهم يدركون أن الحرب تفيد في شيء، وأن كلا الجانبين يجب أن يدفع ثمناً باهظاً.

ومع ذلك، يتم قمع هذه الأصوات بشدة من قبل الحكومة والشرطة وحتى السلطات المحلية - مثل رئيس بلدية حيفا، يونا ياهاف، الذي صرح أن المظاهرات ضد الحرب يجب ألا تحدث في مدينته.

**ما هو المستقبل الذي تتوقعه لإسرائيل وفلسطين بعد الحرب؟ ماذا ستكون آثارها على المدى البعيد؟**

لن ينجم شيء جيد من هذه الحرب، ولا أرى أي مخرج من هذا المأزق. لقد عشتُ في القدس طوال حياتي كناشط وأكاديمي، أعمل وأكتب على أمل التغيير. في كتابي، الذي شاركت في تحريره مع صديقي وزميلي البروفيسور بشير بشير بعنوان «الهولوكوست والنكبة: قواعد جديدة للصدمة والتاريخ»، وفي مقالات أخرى كتبناها، تصورنا حلًا ثنائي القومية قائم على المساواة. يؤكد هذا الحل على الحقوق المتساوية للجميع، سواء على المستوى الجماعي أو الفردي. واليوم، تبدو هذه الرؤية أبعد من الخيال العلمي. كما أن حل الدولتين هو مجرد ستار دخاني يستخدمه المجتمع الدولي، لأنه لا توجد طريقة واقعية لتحقيق حل الدولتين القابل للتطبيق والذي من شأنه أن يعطي الفلسطينيين حقوقهم. فالتوسع الاستيطاني لم يترك أي مجال لمثل هذا الحل، وفكرة الدولتين المتساويتين ليست حتى من باب الوارد.

وحتى المقترحات الأكثر تقدمية لليسار الاسرائيلي، وللمجتمع الدولي،لا ترقى الدولي الحد الأدنى من الكرامة والسيادة والاستقلال الذي يمكن أن يقبله الفلسطينيون. ففي المجتمع الإسرائيلي، تنتشر على نطاق واسع العنصرية، والعنف، والنزعة العسكرية، والتركيز النرجسي على المعاناة الإسرائيلية وحدها، لدرجة انعدام أي دعم شعبي لأي حل سوى المزيد من العنف والمجازر.

الوضع القائم غير قابل للاستمرار، وسيواصل انتاج مزيد من العنف. بل إن إسرائيل، التي لم تكن يوماً ديمقراطية مكتملة الأركان، تفقد حتى خصائصها الديمقراطية الجزئية. يوجد اليوم أكثر أو أقل من 7.5 مليون يهودي و7.5 مليون فلسطيني بين نهر الأردن والبحر الأبيض المتوسط تحت السيطرة الإسرائيلية. يتمتع الأول بحقوق كاملة، بينما لا يتمتع الثاني بأي حقوق أو يتمتع بحقوق جزئية فقط. أصبح المجتمع اليهودي الإسرائيلي متشددًا وتوسعيًا واستبداديًا بشكل متزايد.

لقد أسهمت ألمانيا، والولايات المتحدة، ومعظم الدول الغربية، إلى حد كبير في المأزق الحالي. أنا متشائم للغاية، ومحبط، بشأن المستقبل. أقول هذا بحزن شديد لأن إسرائيل هي مجتمعي ووطني. ومع ذلك، فقد أظهر لنا التاريخ أن المستقبل قد يكون غير قابل للتوقع، وربما تتغير الأمور إلى الأفضل، ولكن هذا يتطلب ضغطًا دوليًا هائلًا. هذا الاحتمال المجرد هو أملي الوحيد.

الترجمة تمت عن النص الفرنسي باستعانة ب Deepl

المصدر:
https://www.revue-ballast.fr/amos-goldberg-tous-les-elements-dun-genocide-sont-reunis/

التتمة في الصفحة 13

# الانتخابات الرئاسية الإيرانية تسلط الضوء على الوضع الداخلي

بقلم: فريدا أفاري Frieda Afary

**12 يوليو 2024**

في استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «زمانه» في يونيو 2024، قال الإيرانيون بأغلبية ساحقة إن الانتخابات الرئاسية لن تحسن حياتهم، بينما قال 69% منهم إنهم يريدون تحولاً جذرياً في النظام السياسي.

**الانتخابات الرئاسية الإيرانية تسلط الضوء على الوضع الداخلي**

في الوقت الذي هيمن فيه برنامج إيران النووي وتدخلاتها الإمبريالية الإقليمية وحربها الصاروخية المباشرة الأخيرة مع إسرائيل على عناوين الأخبار، فإن وفاة الرئيس إبراهيم رئيسي الأخيرة وما تلاها من انتخابات مدبرة من قبل الدولة لاختيار بديل له قد سلطت الضوء على الوضع الداخلي الإيراني.

ووفقًا لتقديرات الحكومة، شارك أقل من 40% من الناخبين المسجلين في الجولة الأولى من الانتخابات الرئاسية، والتي تنافس فيها ستة مرشحين اختارهم النظام الاستبدادي والثيوقراطي وأجروا مناظرات. وفي الجولة الثانية، حيث كان المرشحان البارزان هما سعيد جليلي المحافظ المتطرف والإصلاحي مسعود بيزشكيان، شارك عدد أكبر من الناخبين فقط لأن بيزشكيان وعد بإعادة إطلاق المفاوضات مع الولايات المتحدة لتحسين العلاقات وعرض أن يكون أقل عنفًا من الآخرين في تعامله مع النساء اللاتي يرفضن ارتداء الحجاب.

وكما ذكرت الكاتبة والناشطة النسوية الإيرانية إيلاهي أماني Elahe Amani في مقال سابق في مجلة نيو بوليتيكس «في خضم الانتخابات الرئاسية المزورة أو المدبرة من قبل الدولة في إيران، تتكشف حقيقة محزنة. حيث يتم اعتقال النساء بعنف من قبل شرطة الآداب لأنهن يرفضن الامتثال لقواعد الحجاب الإلزامي أو يرتدين حجابًا «غير لائق» يُطلق عليه «الحجاب السيئ». يأتي رد الفعل المعادي للمرأة هذا في أعقاب الانتفاضة التاريخية التي قادتها النساء الإيرانيات عام 2022 من أجل حرية المرأة. وعلى الرغم من العقوبات المشددة، تصر النساء الشجاعات على مقاومتهن، ما يمثل نقطة تحول في الكفاح ضد الحجاب الإلزامي». وفقًا لاستطلاع أجراه موقع «زمانه» الحقوقي الإيراني الذي يتخذ من هولندا مقرًا له، فإن أكثر من 60% من الإيرانيين يعارضون الحجاب الإجباري. ووفقًا لاستطلاع رأي الحكومة الإيرانية نفسها، قال 45% من الإيرانيين إنهم ضد الحجاب الإجباري. لم يعارض بيزشكيان، المرشح الإصلاحي الذي فاز في الانتخابات الرئاسية، الحجاب الإجباري. ووعد فقط باستخدام التعليم ووسائل أقل عنفًا لإقناع النساء بارتدائه.

كما تتواصل حرب الدولة الإيرانية على النساء في شكل اعتداءات جديدة على النساء في السجون، وآخرها الحكم بالإعدام على الناشطة النقابية شريفة محمدي. وكانت محمدي، وهي مهندسة صناعية، قد اتُهمت زوراً بالانتماء إلى منظمة كردية والتحريض على التمرد على الإسلام.

أما أحمد رضا جلالي، وهو تقدمي إيراني آخر يواجه حالياً عقوبة الإعدام، فهو طبيب ومواطن سويدي اعتقل خلال زيارة لإيران في عام 2016 وسجن بتهمة زائفة «التجسس لصالح إسرائيل». وفي يونيو/حزيران الماضي، توصلت الحكومة السويدية إلى اتفاق مع الحكومة الإيرانية للإفراج عن دبلوماسي سويدي ومواطن سويدي إيراني مسجون في إيران، مقابل إفراج السويد عن حميد نوري، وهو مدعٍ عام للحكومة الإيرانية سبق أن أدانته محكمة سويدية لتورطه في إعدام أكثر من 5000 سجين سياسي في إيران عام 1988. ومع ذلك، لم تتفاوض الحكومة السويدية على إطلاق سراح جلالي. ويخوض جلالي حالياً إضراباً عن الطعام، وقد أصدر بياناً من السجن يدين الحكومة السويدية لتخليها عنه.علما أن إيران لديها أعلى معدل إعدامات بعد الصين.

وتستمر وحشية الشرطة واعتقال النساء والنشطاء النقابيين والبيئيين والشباب الأكراد والبلوش والعرب والمهاجرين الأفغان في الازدياد. ولا يزال الآلاف من بين أكثر من 20,000 شخص اعتُقلوا خلال مظاهرات حركة «المرأة والحياة والحرية» في السجون. ولا تزال الحائزة على جائزة نوبل للسلام لعام 2023 والناشطة النسوية نرجس محمدي في السجن، إلى جانب العشرات من القيادات النسوية الأخرى.

وبفضل الضغط الشعبي في إيران وخارجها، لم تعد توماج صالحي، وهي مغنية راب من الطبقة العاملة ومؤيدة لحركة النساء والحياة والحرية، تواجه عقوبة الإعدام.ومع ذلك، لا تزال في السجن بسبب أغانيها القوية وموقفها المتحدي للنظام الإيراني.

في نوفمبر 2023، ووفقًا لاستطلاع للرأي أجرته الحكومة الإيرانية نفسها، قال 73% من الإيرانيين إنهم يؤمنون بالفصل التام بين الدين والدولة، وقال 85% منهم إنهم أقل تدينًا مما كانوا عليه قبل خمس سنوات. وفي استطلاع للرأي أجرته مؤسسة «زمانه» في يونيو 2024، قال الإيرانيون بأغلبية ساحقة إن الانتخابات الرئاسية لن تحسن حياتهم، وقال 69% منهم إنهم يريدون تحولًا جذريًا في النظام السياسي. وقال 26% إنه يمكن إصلاح النظام الحالي، بينما أراد 5% الإبقاء على النظام الحالي.

إن برامج إيران النووية والباليستية وتدخلاتها العسكرية في الشرق الأوسط وزيادة إنتاجها للصواريخ والطائرات بدون طيار للحرب الإمبريالية الروسية ضد أوكرانيا والعقوبات الاقتصادية الغربية المفروضة رداً على هذه التصرفات قد استمرت في إفقار الجماهير الإيرانية إلى مستويات غير مسبوقة.

. قال 83% من الذين استطلعت «زمانه» آراءهم مؤخرًا أن تكثيف العسكرة الإيرانية والتدخل العسكري في المنطقة سيؤدي إلى تكثيف القمع الداخلي .

10 يوليو 2024

فريدا أفاري كُتبية ومترجمة وكاتبة إيرانية-أمريكية من أصل إيراني، ومؤلفة كتاب «النسوية الاشتراكية: مقاربة جديدة» (مطبعة بلوتو، 2022).

المصدر : https://newpol.org/irans-presidential-election-puts-spotlight-on-domestic-situation/

**ترجمة آلية مراجعة**

**التتمة في الصفحة 14**

# فرنسا: مع هزيمة حزب التجمع الوطني، يجب تطبيق برنامج الجبهة الشعبية الجديدة

## بيان NPA- مناهضو/ات الرأسمالية

**الحزب الجديد المناهض للرأسمالية- NPA- مناهضو/ات الرأسمالية**

يتمثل الدرس الرئيسي للنتائج الأولى لهذه الجولة الثانية في انتكاسة حزب التجمع الوطني وحلفائه. إن هزيمة مئات مرشحي هذا الحزب، من فاشيين، وعنصريين، ومعادين للإسلام، ومعادين للسامية، وعنصريين متطرفين، إثلاجٌ عظيم لصدور المستهدَفين بالعنصرية، والنساء، وأفراد مجتمع المين-عين LGBTI+ والشغيلة. عطَّل انتصار اليسار الموحد هذا دينامية اليمين المتطرف الذي فاز مع ذلك بحوالي خمسين مقعدًا. كان إنزال الهزيمة باليمين المتطرف، المتمثل في باردیلا ولوبان، ثمرة التعبئة الشعبية التي حدثت بفضل النفَس الوحدوي الذي أتاحه إنشاء الجبهة الشعبية الجديدة.

إنه بالفعل انتصار للجبهة الشعبية الجديدة، تحقق بفضل تكاثف اليسار بأكمله، السياسي والنقابي والنقابي والجمعوي، ولكن أيضًا، وفي المقام الأول، بفضل التعبئة القاعدية لقطاعات عريضة من الطبقات الشعبية، ولا سيما ضحايا العنصرية والشباب، الذين التزموا في كل مكان بصد حزب التجمع الوطني. وأدت هذه التعبئة إلى وصول عدد كبير جدًا من نواب الجبهة الشعبية الجديدة إلى الجمعية الوطنية (مع أغلبية نسبية لحزب فرنسا الأبية)، انتُخبوا على أساس برنامج لا يقطع فقط مع الماكرونية في خدمة فاحشي الثراء، بل أيضًا مع اليسار الليبرالي في فترة حكم هولاند الخماسية، الذي كان ينتهج سياسات اليمين.

ينبغي ألا تحجب هزيمةُ حزب التجمع الوطني حقيقةَ أنه زاد عدد نوابه في البرلمان بنحو هام جدًا، وسيظل تهديدًا لضحايا العنصرية، وللحقوق الاجتماعية، وللحريات الديمقراطية. كما ينبغي ألا تحجب هزيمة الماكرونيين الذين خسروا ثلث مقاعدهم وإذا كان لا يزال لديهم هذا العدد الكبير من النواب، فهم مدينون بذلك فقط للناخبين اليساريين، الذين اتجهوا إلى حد كبير صوبهم في الجولة الثانية لصدِّ حزب التجمع الوطني. لا يغير هذا التصويت الصَّاد بأي حال من الأحوال نتائج الانتخابات: فماكرون وأتّال أُسقط عنهما الاعتبار سواء في الانتخابات الأوروبية أو التشريعية، وبالتالي فقدا كل شرعيةٍ مطالبةٍ بقيادة البلد. ليس أمام ماكرون الآن من خيار سوى الخضوع لإرادة الشعب، والسماح لحكومة يسارية بتنفيذ برنامج الجبهة الشعبية الجديدة التي تحظى الآن بشرعية صناديق الاقتراع. وإلا فعليه أن يرحل.

هذا الرفض هو أيضًا رفض للجمهورية الخامسة ومؤسساتها الاستبدادية وغير الديمقراطية. كما أن التعبئة الشعبية، المتسمة بإقبال غير مسبوق منذ عقود، تسلط الضوء على ضرورة السير نحو جمعية تأسيسية، من أجل ديمقراطية حقيقية للأغلبية.

منذ اللحظة الآنية، يجب الوفاء بالالتزامات المتعهَّد بها، ويجب تطبيق جميع التدابير الطارئة الواردة في برنامج الجبهة الشعبية الجديدة، بدءًا من إلغاء الإصلاح المضاد الذي نال من التقاعد، وكذا التأمين ضد البطالة. وهذا أمر متعذر ما عدا بالحفاظ على الدينامية الشعبية وتوسيع نطاقها. ما يعني بناء متحدات للجبهة الشعبية الجديدة في القاعدة، مفتوحة للجميع، من شأنها إنماء الحركة وبناء التعبئة والإضرابات على مدى الأشهر المقبلة. لا يمكن لأي حكومة وحدة وطنية أن تستجيب للتطلعات المعبر عنها في صناديق الاقتراع اليوم. يجب علينا أن نبقى متحدين للعمل والنقاش ورسم منظور تحرري يصد اليمين المتطرف على المدى الطويل، حول يسار كفاح وقطيعة ، يسار قادر على إحداث تغيير جذري في هذا المجتمع!

مونتروي، الأحد 7 تموز/يوليو 2024

# انتفاضة في كينيا - الآلاف يحتجون على التقشف ويناضلون من أجل التحرر

**بقلم Zachary Patterson**

تجري كتابة فصل جديد في تاريخ كينيا مع تعبير شباب الجيل «زد» عن سخطهم، واستيقاظهم السياسي، واحتجاجهم الجماعي، من أجل حياة خالية من الفقر والإذلال. وقد أوضح المحتجون من جيل Z ، في رسائلهم وأفعالهم، أن مطالبهم بالتغيير تتجاوز الإصلاح السياسي، وتطعن في جوهر علاقات السلطة العالمية والرأسمالية. ومع خروج الكينيين والكينيات مرة أخرى إلى الشوارع لممارسة حقوقهم الديمقراطية، يلقي زاكاري باترسون ***Zachary Patterson*** نظرة على سياق الاحتجاجات في الأيام العشرة الأخيرة، وما واجهت التحديات وحققت من نجاحات.

نُشر هذا المقال أولا في مجلة الاقتصاد السياسي الأفريقي *Review of African Political Economy*.

أظهر مقطع فيديو مباشر على تطبيق تيك توك، انتشر بسرعة على العديد من منصات التواصل الاجتماعي الأخرى، تمت مشاركته في وقت مبكر من يوم الثلاثاء 25 يونيو من قبل أحد مستخدمي تطبيق تيك توك الكينيين، فرقة من شرطة مكافحة الشغب - مشهرين قنابل غاز مسيل للدموع وهراوات - محاطين بمئات المواطنين المحتجين سلمياً، ما أجبر الضباط على التراجع إلى سياراتهم والهروب بسرعة من ملتقى طرق منطقة الأعمال المركزية. يُظهر مقطع الفيديو، مدته دقيقتين تقريبًا، المتظاهرين وهم يهتفون في انسجام تام «نحن سلميون»، مندفعين نحو ملتقى الطرق لتطويق رجال الشرطة، ونزع فتيل الأعمال العدائية، ومنع المزيد من القمع العنيف. وتظهر صور أخرى للوحدة والعمل الجماعي إخوة وأخوات يحمون بعضهم البعض من الاعتقال غير القانوني، ومجموعات متظاهرين شباب يعتنون ببعضهم البعض وسط سحب الغاز المسيل للدموع، وموظفي المحكمة العليا والمحامين يوزعون المياه على المتظاهرين أثناء مسيرهم نحو وجهتهم، حيث سيستولون على البرلمان ويحتلونه.

ليست هذه الصور، ومقاطع الفيديو التي تُظهر القوة الشعبية الجماعية، سوى بعض من مئات، إن لم يكن آلاف الصور والمقاطع التي نشرها المتظاهرون/ات الكينيون/ات في هذا اليوم التاريخي أثناء خروجهم إلى شوارع نيروبي وكيسومو ومومباسا وكاكاميغا وناكورو وكيريتشو، لمقاومة وتحدي موافقة البرلمان على مشروع قانون تمويل متقشف قدمه الرئيس ويليام روتو يتضمن مقترحات ضريبية لا تحظى بشعبية ومن شأنها رفع تكاليف المعيشة المرهقة بالفعل لغالبية المواطنين.

انطلق الغضب العام والمظاهرات المعارضة لمشروع قانون المالية 2024 قبل أسبوع، عندما تجمع مئات الكينيين، معظمهم شباب، يوم الثلاثاء 18 يونيو، احتجاجا على القانون في منطقة الأعمال المركزية في نيروبي. وكما توضح رسنا واراه Rasna Warah، كانت هذه الأحداث المرة الأولى منذ استقلال كينيا التي تخرج فيها حركة عفوية وعضوية يقودها الناس إلى الشوارع بأعداد كبيرة لمعارضة القيادة السياسية وسياسات التقشف المتأثرة بصندوق النقد الدولي. وقوبل المتظاهرون في الشوارع بقوة الشرطة الغاشمة، مما أدى إلى اعتقال ما يقرب من 200 متظاهر سلمي بما في ذلك اعتقال نجيري موانجي، عضو أمانة مركز ماثاري للعدالة الاجتماعية.

**التتمة في الصفحة 15**

# انتفاضة في كينيا - الآلاف يحتجون على التقشف ويناضلون من أجل التحرر

بقلم Zachary Patterson

في الساعات والأيام التي تلت ، رفع مزيد من الكينيين أصواتهم ضد مشروع قانون المالية العقابي، وضد انتهاك الحكومة حق المواطنين الدستوري في التجمع والاحتجاج السلمي وغير المسلح. وسرعان ما نمت الحركة غير المتبلورة سياسيًا لكن الموحدة بواسطة التعبئة عبر وسائل التواصل الاجتماعي تحت هاشتاغ #احتلوا_البرلمان و#ارفضوا_مشروع_قانون_المالية2024، حيث تمحورت الحركة حول قضايا تهمهم ومطالبهم بالتغيير عوض الانقسامات العرقية التي طالما زرعتها الطبقة الحاكمة واستغلتها للتحكم السياسي.

في صباح يوم 19 يونيو، اندلعت احتجاجات حاشدة في جميع أنحاء البلد، وبعد مقتل ريكس كانيكي ماساي على يد شرطة مكافحة الشغب، واستخدام الذخيرة الحية في مظاهرة سلمية بعد ظهر يوم 20 يونيو، أطلقت الحركة «7 أيام من الغضب» - أسبوعا من الأعمال الاحتجاجية المخطط لها والتي تشمل #احتلال_دار_الولاية و#totalshutdown وغيرها تعبيرا عن تصميم لا يتزعزع في معارضة مشروع قانون المالية 2024 وتحدي قيادة إدارة روتو غير الخاضعة للمساءلة.

بنظر ألكثيرين ممن حاربوا ديكتاتورية حزب الاتحاد الوطني الافريقي لكينيا، المدعومة من الغرب لعقود، مثل زعيمة حزب NARC مارثا كاروا، يمثل تحدي الجيل زد لنظام كينيا كوانزا القمعي استمرارh للنضال من أجل تحرير البلد من النفوذ الأجنبي والثورة على الوضع الراهن للسياسيين الذين يفضلون مصالحهم الخاصة.

لحظة تاريخية لا تعرف الخوف

بلغ الاستياء العام مستويات جديدة يوم الثلاثاء 25 يونيو، حيث انضم الشباب الكيني - المتضرر كثير منهم بشكل مباشر بهذه الإجراءات المالية - إلى أفراد المجتمع والنشطاء الآخرين لإظهار رفضهم، ورغبتهم في التغيير، في شوارع المدن في جميع أنحاء البلد. مع تقدم اليوم، تحول ما بدأ كاحتجاج جماهيري ضد مشروع قانون الضرائب المقترح إلى استياء واسع النطاق من الرئيس روتو - وتحديدًا استخدامه لعنف الحقبة الاستعمارية ضد المتظاهرين السلميين والإعلان عن وصول 400 ضابط شرطة كيني إلى هايتي لإرهاب سكان الجزيرة الكاريبية خدمة للإمبريالية الأمريكية.

في الساعات الأولى من يوم 25 يونيو، حاصر الآف المتظاهرين، المناهضين لمشروع قانون المالية، مبنى البرلمان في العاصمة لإيقاف إجراءات الموافقة على خطط الحكومة لجمع أكثر من 2.7 مليار دولار أمريكي من عائدات الضرائب الجديدة من الشغيلة وفقراء الريف، كما تمليه اتفاقية مالية جديدة مع صندوق النقد الدولي. ورغم التهديدات بعنف الشرطة، وإغلاق إنترنت، واعتقال مئات المتظاهرين في الأيام السابقة - بما في ذلك اختطاف العديد من المدونين والنشطاء والمؤثرين السياسيين المعروفين على وسائل التواصل الاجتماعي في الليلة السابقة - رفض المتظاهرون الترهيب، واقتحموا البرلمان بشجاعة في تحرك مباشر معبر أكثر من أي وقت مضى عن وعي الشباب السياسي ومطالبهم بالتغيير الاجتماعي الجذري.

في بلد تاريخه حافل بالقيادات المستبدة المدعومة من الغرب، مرتكبة جرائم اختطاف للطلاب والعمال اليساريين -أبرزها ما قام به الفرع الخاص للرئيس السابق دانيال آراب موي- وفي بلد له تاريخ من المواجهات الدامية ومقتل 75 متظاهرًا في الاحتجاجات المناهضة للتقشف التي قادها حزب المعارضة العام الماضي، يدرك الكينيون تمامًا مخاطر معارضة السلطة العدوانية والوحشية ولم يخشوا شيئًا.

لم تنتهِ المظاهرة الحاشدة يوم الثلاثاء دون وقوع أعمال عنف وضحايا وأضرار في الممتلكات. ومع ذلك، أفاد العديد من الناشطين داخل الحركة أن بلطجية مدفوعة الأجر من قبل الحكومة قاموا بعرقلة الاحتجاجات والتحريض على العنف والنهب - وهو تكتيك اختراق يعرفه جيدًا العديد من المنظمين والنشطاء. تشير المنشورات على وسائل التواصل الاجتماعي، وروايات الشهود، إلى أن الاضطراب والفوضى والانقسام مرة أخرى هو ما يبدو أن الطبقة الحاكمة عازمة على إثارته في الاحتجاجات السلمية التي تعترض على الوضع القائم. وفي تعليق أدلى به أحد المحتجين لموقع «العامل الاشتراكي» قال: «نحن اللهب الذي يحرق البلد، ولن نقف مكتوفي الأيدي بينما يتم سرقتنا وإفقارنا».

على الرغم من التحديات، أثرت حركة «جيل زد» في لحظة تاريخية وحركة موحدة تجاوزت كل الاختلافات العرقية والاجتماعية والثقافية، وتحدت كل العقبات الهيكلية من أجل المطالبة الجماعية بالكرامة والعدالة.

رغم تضارب المعلومات، أفادت التقارير أنه مع انتهاء اليوم مات 14 متظاهرًا على الأقل ، و أكثر من 200 شخص يُعالجون من جروح ناجمة عن طلقات نارية وإصابات أخرى في مستشفى كينياتا الوطني المركزي في نيروبي. ومن المتوقع أن يكون آلاف آخرون قد أصيبوا في جميع أنحاء البلد واعتقل المئات. استمرت أعمال العنف التي قادتها الدولة حتى الليل مع انتشار قوات الدفاع الكينية لمضايقة المواطنين والاعتداء عليهم أثناء عودتهم إلى منازلهم، وعانى سكان جيثوراي من رعب الشرطة في المساء، مخلفاعددًا غير مؤكد من المواطنين القتلى. وانتهى اليوم بخطاب علني للرئيس روتو وصف فيه المحتجين بالخيانة وتعهد بقمع ما وصفه بـ»التهديد الخطير للأمن القومي».

## كل الأنظار على كينيا

في انقلاب مفاجئ، أعلن الرئيس روتو يوم الأربعاء 26 يونيو عن خطط لسحب مشروع قانون المالية المثير للجدل. وفي بيان أدلى به للصحافة، قال إن شعب كينيا قال كلمته بصوت عالٍ معارضًا مشروع القانون. ومع ذلك،

التتمة في الصفحة 16

# انتفاضة في كينيا - الآلاف يحتجون على التقشف ويناضلون من أجل التحرر

بقلم Zachary Patterson

وفقًا للمادة 115 (1) من الدستور الكيني، لا يملك الرئيس سلطة سحب مشروع قانون، بل يمكنه فقط الموافقة أو إعادة مشروع القانون إلى البرلمان مع توصيات. في الواقع، وبموجب المادة 115 (6)، حتى لو رفض الرئيس التوقيع على مشروع القانون، يصبح تلقائيًا قانونا بعد 14 يومًا. على غرار الوعود الفارغة إبان حملته الرئاسية لعام 2022 ، حيث طمأن الناخبين بتخفيف المصاعب الاقتصادية عن الفقراء والطبقة العاملة، يبدو أن روتو لم يفعل شيئًا أكثر من عرض مسرحية سياسية للكينيين والمجتمع الدولي.

سيؤدي مشروع قانون الضرائب الحكومي لعام2024، في أبسط أشكاله، إلى زيادة كبيرة في كلفة الأغذية والحاجات الأساسية الأخرى. وتأتي هذه الزيادة الضريبية باقتراح من صندوق النقد الدولي، كوسيلة لزيادة إيرادات الدولة وتعويض عجز الموازنة وتخفيف الدين الوطني. هذه ليست ضرائب على الأغنياء أو ثروات أرباب العمل، بل على السلع الأساسية اليومية مثل الخبز والحليب، وكذلك الوقود ومنتجات النظافة أو الدورة الشهرية. تأتي المعارضة الجماعية لهذه الإجراءات من أولئك الذين سيتحملون العبء الأكبر - الفقراء والطبقة العاملة في كينيا الذين يستهلكون هذه السلع بأكبر مستوى للفرد الواحد.

لقد أثر صندوق النقد الدولي على السياسات الاقتصادية الكينية منذ تسعينيات القرن الماضي، ولكن روتو كان، منذ انتخابه في سبتمبر/أيلول 2022، خادمًا متحمسًا لمطالب رأس المال المالي الدولي. ونتيجةً لولائه للنفوذ الغربي، امتدت مطالب التغيير من الفقراء العاملين إلى ما هو أبعد من مشروع قانون المالية، إي إلى رفض خصخصة القطاع العام وتقليص المنافع الاجتماعية وتفكيك أنظمة الصحة والتعليم المحلية. وقد كان المستفيد الواضح من هذا الإخلاص لصندوق النقد هو النخبة الحاكمة والطبقة السياسية، ما ساعد على الشعبية الواسعة والدعم العريض للحركة الجماهيرية الحالية التي يقودها الشباب.

لقد هزت الانتفاضة الشعبية في كينيا الحكومة والطبقة الحاكمة. وقد أثارت المخاوف في العواصم الأفريقية الأخرى، وفي قاعات مجالس الإدارة الغربية، حيث يتم التفاوض مع رأس المال المالي الدولي. اليوم، 27 يونيو، يخرج الكينيون إلى الشوارع بشكل سلمي مرة أخرى للمطالبة بالمساءلة، وتذكير روتو وحكومته بأن الشعب بأغلبيته يملك السلطة الحقيقية في ديمقراطيته. يحشد ائتلاف المنظمين الناس باستخدام هاشتاغ #ارفضوا_قانون_النظام2024 و#ZakayoStopKillingUs، ويدعو ائتلاف المنظمين جيل X وجيل Y وجيل Z وجميع المواطنين الكينيين الآخرين للانضمام إلى مسيرة المليون شخص نحو مقر الحكومة والبرلمان.

وإذ تظل التساؤلات قائمة حول ما إذا كانت هذه الحركة، التي يقودها الشباب، قادرة على إلهام حركة اجتماعية وطنية أوسع نطاقاً وأكثر دمجا، قادرة تعبئة مختلف أقسام الطبقة العاملة، مع تجنب الاحتواء وعدم التسييس الذي غالباً ما يصاحب الدعم الصادر عن المنظمات غير الحكومية الدولية ومنظمات المجتمع المدني، فمن الواضح أن تحركاتهم حتى الآن قد أثارت صحوة سياسية وطنية. ما قرره الشباب لأنفسهم هو أنهم لن يقفوا مكتوفي الأيدي كبيادق في يد الشركات والمنظمات الغربية متعددة الجنسيات، وأنهم سيجعلون أصواتهم مسموعة من أجل المستقبل الذي يتوقون إليه - متخلصين من خوفهم وممارسين قوتهم الجماعية لبناء كينيا المساواة والعدالة. اننا في الشمال العالمي، في مجلة الافريقية للاقتصاد السياسي ROAPE ، وفي جميع أنحاء أفريقيا، نتضامن كاملاً مع هذه المطالب التحررية، ومع جميع الكينيين في معارضتهم لقمع الحقوق الديمقراطية. ستتجه أنظار العالم إلى كينيا اليوم، وسنشجع الشعب الكيني في نضاله من أجل التحرر.

زاكاري ج. باترسون باحث مستقل وناشط ومساهم في موقع ROAPE.net. يكتب عن كينيا والمنظمات غير الحكومية والسياسة الاشتراكية والحركات الاشتراكية في القارة. يعمل في مجال الفن والسياسات الثورية وهو منظم في مركز إنديانابوليس للتحرير

المصدر

https://roape.net/2024/06/27/upri-sing-in-kenya-thousands-protest-aus-/terity-and-struggle-for-liberation

ترجمة مستعينة ب Deepl

# كان إرنست ماندل أحد أعظم المفكرين الماركسيين في القرن العشرين

يقلم، أليكس دي جونغ Alex De Jong

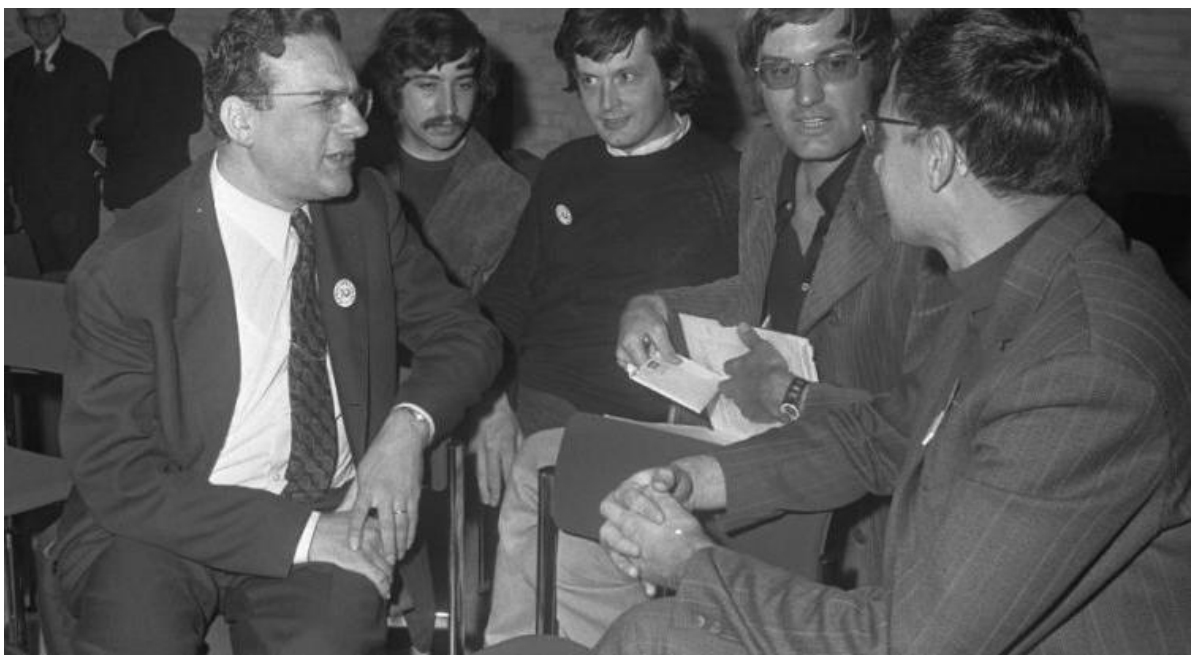

**مثل ارنست ماندل طينة من ماركسيي القرن العشرين نادرة، أولئك الذي سعووا، رجلا ونساء، بوجه كل المصاعب و الأهوال، لمواصلة تجسيد ذالك الارتباط الصميم بين الفكر والممارسة ببعده الأممي الثوري الذي مثله ماركس ولينين وتروتسكي وروزا. تحل الذكرى 29 لرحيل ارنست ماندل يوم 20 يوليو 2024، وليس من قبيل طقوس تقديس الأفراد، ولا السمو بهم فوق كل نقد، أن نعيد التذكير بعطاء هذا المناضل الفذ عبر المقال التالي:**

كان إرنست ماندل، المولود في 5 أبريل 1923، أي قبل قرن، أحد أكبر المفكرين في تلك الحقبة. وكان، منذ شبابه النضالي ضمن المقاومة المناهضة للنازية حتى أيامه الأخيرة، مدافعًا صلبا عن المُثل الاشتراكية وعن مصالح الطبقة العاملة.

وُلد المفكر والمناضل البلجيكي إرنست ماندل قبل قرن، في 5 أبريل 1923. وكان محرضا لا يكِلُّ، وعالما ألَّفَ في النصف الثاني من القرن العشرين بعضًا من أهم الأعمال النظرية الماركسية.

ولا ريب أن ماندل يُتذكَّر اليوم بكتابه" الرأسمالية الشائخة"Troisième âge du capitalisme ، الذي أشاع مصطلحًا أصبح مألوفًا. وقد اعتمد الناقد فريدريك جيمسون Frederic Jameson كثيرا على كتابات ماندل الاقتصادية في تنظيره لما بعد الحداثة، وباتت" الرأسمالية الشائخة" تعبيرا صحفيا دارجا في مضمار التحليل الثقافي.

كان لماندل نفسه، الذي كتب تاريخا اجتماعيا للرواية البوليسية، أن يسخر من هذا الاستيلاء الغريب على عمله. بيد أن هدفه الأساس كان تحدي هياكل السلطة في الرأسمالية بدلا من تحليل آثارها الثقافية الثانوية.

لقد ظل مخلصًا لهذا الهدف منذ سنوات شبابه كمقاوم نجا، في زمن الحرب، من نظام السجون النازية، حتى أيامه الأخيرة المتسمة بالاكتساح النيوليبرالي في سنوات 1990. من شأن حياة أرنست ماندل السياسية، وعمله، أن يمثلا مصدر إلهام مهم للحركة الاشتراكية الراهنة.

**مقاومة النازية**

وُلِد ماندل في مدينة أنتويرب Antwerp البلجيكية لعائلة يهود بولنديين مندمجين من أصول ألمانية. كان والده، هنري ماندل، متعاطفا مع اليسار، خاصةً مع أفكار ليون تروتسكي. في ثلاثينيات القرن العشرين، لما صعد النازيون إلى السلطة في ألمانيا، أصبح بيت ماندل مكانًا لالتقاء اللاجئين اليساريين. وبالاستماع إلى هؤلاء اللاجئين أنفسهم يناقشون الاشتراكية وآخر التطورات في الاتحاد السوفيتي وصعود الفاشية، تلقى أرنست الشاب تكوينا مبكرًا في السياسة الجذرية.

في مايو 1940، وصلت الحرب إلى بلجيكا عندما غزتها ألمانيا النازية. وحينها، عجزت قطاعات كبيرة من اليسار الرسمي عن الرد على هذا الوضع الجديد. وفر العديد من قادة حزب العمال البلجيكي (الاشتراكي الديمقراطي) والحركة النقابية من البلد، بينما دعا الزعيم السابق لحزب العمال إلى التعاون مع المحتلين.

كان المعاهدة الألمانية السوفيتية ساري المفعول آنذاك، واتخذ شيوعيو بلجيكا موقفًا مؤيدًا "للحياد التام والأكثر صفاء". وبعد أسابيع قليلة من بدء الغزو النازي، اغتال أحد القتلة ، بأوامر ستالينية، تروتسكي في منفاه المكسيكي.

وفي خضم هذا الاضطراب، قررت مجموعة مناضلين يساريين مستقلين نشر أول صحيفة سرية باللغة الفلامانية، صدرت في بيت آل ماندل. كتب إرنست ووالده العديد من مقالات هذه الصحيفة. وفي يوليوز 1942، التحق أرنست بالعمل السري. وأعتقل في متم ذلك العام، لكنه تمكن من الهرب في أثناء نقله.

وفقًا لكاتب سيرة ماندل، يان ويليم ستوتجي، دفع هنري ماندل فدية لإطلاق سراح ابنه. كان فرار إرنست "الجريء" هذا مدبرا من قبل"عناصر شرطة كانت حريصة بشكل خاص على تفادي استجوابها". وفقًا لستوتجي، خلّف هروب ماندل شعورا بالذنب لديه.

وبلا إحباط، واصل ماندل أنشطته في المقاومة. في ذلك الوقت، أصبح عضوًا في منظمة تروتسكية، الحزب الشيوعي الثوري. وفي مستهل العام 1944، نشر الحزب الشيوعي الثوري منشورًا بلغتين يتحدث عن اتصالات بين شركات كبرى أمريكية وأخرى ألمانية، ويخاطب الجنود الألمان مباشرةً:"تجري التضحية بكم لحماً للمدافع بينما يتفاوض أسيادكم لإنقاذ ممتلكاتهم". جرى اعتقال ماندل مرة أخرى في مارس 1944 جراء توزيعه هذا المنشور.

لما كان القبض على ماندل بسبب أنشطته في المقاومة وليس ليهوديته، جرى إرساله إلى العديد من السجون ومعسكرات العمل، و أُجبر في إحدى المرات على العمل في مصنع كيماويات تابع لمجموعة IG Farben. كونه مقاوما، ويهوديا، وتروتسكيا محتقرا من الستالينيين المسجونين معه، جعل فرص نجاته ضئيلة.

لاحقا، ذكُّر ماندل أن محض الحظ كان أحد الأسباب المفسرة لتمكنه من تدبر افلاته. لكنه أرجع الفضل أيضًا إلى حقيقة نجاحه من ربط علاقات مع بعض حراس السجن المؤيدين للحزب الاشتراكي الديمقراطي قبل استيلاء النازيين على السلطة: "كان ذلك هو الشيء الذكي الذي يجب القيام به، حتى من وجهة نظر الحفاظ على النفس". كان لظروف الاحتجاز القاسية أثرها على ماندل، فنُقل إلى المستشفى في أوائل العام 1945. وفي 25 مارس 1945، حررت القوات المسلحة الأمريكية المعسكر الذي كان محتجزًا فيه.

**التروتسكية بعد تروتسكي**

رغم أن عائلة ماندل المباشرة نجت من الحرب، قتلت جدته وعمته وعمه في معسكر الاعتقال النازي أوشفيتز مع عائلاتهم. كان هنري ماندل يحلم بمهنة جامعية لابنه، لكن إرنست

التتمة في الصفحة 18

# كان إرنست ماندل أحد أعظم المفكرين الماركسيين في القرن العشرين

يقلم، أليكس دي جونغ Alex De Jong

وضع لنفسه أولويات أخرى. أراد مواصلة الكفاح ضد الرأسمالية، النظام الذي أنتج أهوال النازية والحرب. وقد ظلت تجربة الفاشية نقطة مرجعية سياسية وأخلاقية لماندل طوال حياته.

كان تروتسكي وأنصاره قد أسسوا الأممية الرابعة في العام 1938. توقع تروتسكي أن تكون الحرب القادمة اختبارا للأحزاب الشيوعية الستالينية، وكان يأمل أن تتطور الأممية الرابعة كبديل. بيد أن الدور الهام الذي به نهض الاتحاد السوفيتي في هزم ألمانيا النازية، ومشاركة الشيوعيين في أوروبا في حركات المقاومة، أكسب هذه الأحزاب مكانة وشعبية غير مسبوقة لم تترك لمنافسيها في جناح الحركة العمالية الجذري سوى فرص نمو محدودة.

في غضون ذلك، كانت الحرب والقمع قد أهلكا المجموعات الصغيرة المرتبطة بالأممية الرابعة. اعتبر ماندل أن من واجبه المساعدة في بناء الحركة التروتسكية، فغدا مناضلا رائدًا فيها. وكان يسترشد جزئيًا بذكرى رفاقه الذين قُتلوا على يد النازيين، مثل صديقه المقرب أبرهام ليون، مؤلف دراسة هامة عن تاريخ اليهود ومعاداة السامية.

وعلى غرار العديد من الجذريين، اعتقد ماندل أن الحرب ستكون مقدمة موجة ثورات في أوروبا، كما كان الحال مع الحرب العالمية الأولى. كان برنامج الأممية الرابعة الذي كتبه تروتسكي عام 1938 قد أعلن أن الرأسمالية فشلت:

« توقفت قوى الإنتاج عن النمو. ولم تعد الاختراعات الجديدة والتطورات التقنية الحديثة تؤدي إلى تنامي الثروة المادية. وتأتي الأزمات الظرفية، التي تحدث ضمن ظروف الأزمة الاجتماعية للنظام الرأسمالي بمجمله، لتثقل الجماهير بحرمانات وآلام متعاظمة باستمرار».

وبالتدريج، أدرك ماندل أن النظام لن يستمر في الاشتغال فحسب، بل كان قادرًا التطور أكثر ودخول حقبة مديدة من النمو الاقتصادي بعد العام 1945.وفي ظل هذه الظروف، انضم إلى الحزب الاشتراكي البلجيكي، مُخفيا هويته التروتسكية، وساعد في تأسيس صحيفة "لاغوش" الأسبوعية التي أصبحت صحيفة مؤثرة داخل اليسار الاشتراكي البلجيكي.

وفي هذه الحقبة، تعززت مكانة ماندل كمنظر اشتراكي وقائد. ونشر في العام 1962 أول أعماله الرئيسة بعنوان النظرية الاقتصادية الماركسية [*] Traité d'économie marxiste. قدم الكتاب عرضًا منهجيًا لموضوعه، محاولاً إثبات أنه من الممكن "إعادة بناء النظام الاقتصادي لكارل ماركس بأكمله" باستعمال "معطيات العلم المعاصرة".

في مقدمة كتابه، يصف ماندل منهجه بأنه "تطوري توليدي"، قاصدا بذلك أنه اتخذ وجهة دراسة أصل موضوعه وتطوره. وكتب أنه يجب النظر إلى النظرية الاقتصادية الماركسية على أنها "جمع لمنهج، ولنتائج مُحصلة بهذا المنهج، ولنتائج مُخضعة لإعادة النظر مستمرة".إن السمة المميزة لعمل ماندل هي الجمع بين التاريخ والنظرية، مع سعي دائم إلى دمج اكتشافات جديدة.

## الإصلاحات الهيكلية والاستراتيجية الاشتراكية

فيما كان مشتغلا على كتاب النظرية الاقتصادية الماركسية، حوالي 800 صفحة في ترجمته الإنجليزية، كان ماندل يطور استراتيجية "الإصلاحات الهيكلية المناهضة للرأسمالية" داخل الدائرة المحيطة بجريدة"لاغوش". وكان يقصد بهذا التعبير إصلاحات التي لن تُدخل في حد ذاتها الاشتراكية، ولكنها مع ذلك تمثل خطوات في اتجاهها و"تمنح الطبقة العاملة المقدرة على إضعاف رأس المال الكبير بشكل حاسم".

بنظر لماندل، كانت إصلاحات هيكلية مناهضة للرأسمالية ممكنة في بلجيكا تشمل تنظيم مكتب تخطيط يضمن التوظيف الكامل، والسيطرة العمومية على الشركات الكبرى، وتأميم قطاع الطاقة. وكان يؤكد استحالة فصل الإصلاحات الاقتصادية عن مسألة السلطة السياسية.

كان ماندل يسعى إلى صياغة إستراتيجية اشتراكية قد تكون مناسبة لبلد متقدم للغاية مثل بلجيكا. وكان أحدُ مصادر إلهام هذه السعي الإضرابَ العام البلجيكي في شتاء العام 1960 ضد جملة إصلاحات اقترحتها حكومة يمينية. دام الإضراب عدة أسابيع، بمشاركة مئات الآف العمال. وكان ماندل يعرض مثالا آخر متمثلا بالإضرابات واحتلال المصانع في فرنسا عام 1936، بعد وصول الجبهة الشعبية اليسارية إلى السلطة.

تحسنت ظروف حياة الكثير من اناس، في فترة النمو الاقتصادي التي أعقبت الحرب العالمية الثانية، ولكن نضالات مثل الإضراب البلجيكي العام أظهرت أن الرأسمالية لم تُهدئ الطبقة العاملة بشكل تام. بنظر لماندل، كانت أقوى أسلحة الشغيلة في نضالهم ضد الرأسمالية هي التنظيم والتثقيف السياسي والوعي بدورهم الاقتصادي الأساسي.

أدرك أن نضالات الشغيلة لا تدور حول الظروف الاقتصادية فحسب، بل كانت مدفوعة أيضًا بمقاومة الممارسات القمعية والمستلِبة. فحتى الشغيلة الميسورين كانوا يعانون من الهيمنة والاستلاب في مكان العمل. وفي استعراضه لإضراب عام 1960، كتب ماندل أن نضال الطبقة العاملة ضد الرأسمالية "يختلف عن النضالات الاجتماعية في الماضي من حيث أنه ليس مجرد نضال من أجل المصالح الأساسية والآنية"، إذ يمكن أن يصبح"نضالاً واعياً لإعادة هيكلة المجتمع".

كان ماندل يدافع عن فكرة أن الإضراب البلجيكي كان فرصة مُضيَّعة، لغياب قيادة سياسية تقترح إعادة هيكلة من هذا القبيل. ولكي يحدث التغيير الثوري، كان من الضروري توسيع نطاق النضال من أجل الإصلاح الاقتصادي ليشمل مسألة السلطة السياسية.

لا يمكن أن يظفر النضال، بنظر لماندل، إلا إذا "واجهنا العدو ليس فقط في المصانع، في الشوارع أيضا". وأصر على أن التاريخ قد أظهر الحاجة إلى بناء حزب ثوري "يشرح بلا هوادة" للطبقة العاملة ضرورة الاستيلاء على السلطة الاقتصادية والسياسية على حد سواء من أجل تحقيق أهدافها.

## دينامية الرأسمالية الشائخة

طور ماندل، في سنوات 60، فهمه لكيفية عمل الرأسمالية بعد قرن من نشر ماركس كتاب رأس المال. في البداية، استخدم تعبير "الرأسمالية الجديدة"، وتحول التعبير إلى "الرأسمالية الشائخة". ويعد كتابه "الرأسمالية الشائخة" الصادر في العام 1972 (نُشر بالفرنسية في العام 1976)، تحت عنوان "شيخوخة الرأسمالية»،

# كان إرنست ماندل أحد أعظم المفكرين الماركسيين في القرن العشرين

يقلم، أليكس دي جونغ Alex De Jong

عمله الرئيسي.

حاول، في كتابه "شيخوخة الرأسمالية"، " إتيان تفسير ماركسي لأسباب موجة النمو السريع المديدة التي أعقبت الحرب". ووفقًا لماندل، كان لهذه الفترة من النمو "حدود ملازمة" تضمن الإفضاء إلى "موجة أخرى مديدة من الأزمة الاجتماعية والاقتصادية المتنامية للعالم الرأسمالي، تتميز بانخفاض معدل النمو الإجمالي". كان تنبأ بشكل صحيح بنهاية طفرة ما بعد الحرب بحلول منتصف السبعينيات.

اعتبر ماندل أن ارتفاع معدلات الابتكار التكنولوجي كان أحد خصائص الرأسمالية الشائخة. وقد أدت هذه الظاهرة إلى تقصير عمر رأس المال الثابت، وقادت إلى زيادة حاجة الشركات الكبرى للتخطيط. و كان ضمة أيضًا تدخل حكومي في الاقتصاد على نطاق غير مسبوق لتجنب حدوث حوادث مثل انهيار وول ستريت في العام 1929. وكما لاحظ ماندل في العام 1964، "تضمن الدولة الآن، بشكل مباشر ومداور، الربح الخاص بوسائل تمتد من الإعانات الخفية إلى تأميم الخسائر".

بيد أن كل محاولة من قبل الرأسمالية للتغلب على تناقضاتها تؤدي إلى مشاكل جديدة. و طورت البنوك، بدعم من الدولة، إقراضا رخيصًا للشركات الكبيرة، ما جعل النمو السريع ممكنًا ولكنه أدى أيضًا إلى التضخم. وقد أضر هذا الأخير بالاستثمارات الكبرى طويلة الأجل التي كان لها دور مركزي في تنافس الشركات الكبيرة عالية كثافة رأس المال.

في المقابل، أدت محاولات مكافحة التضخم إلى خلق مشاكل خاصة عبر خنق النمو الاقتصادي. يمكن أن يكون تدخل الدولة في الاقتصاد مفيدًا في تجنب الأزمات الكارثية وضمان الأرباح. ولكن هذا يوضح للجميع أن "الاقتصاد" ليس معطى طبيعيًا.

## الآفاق الثورية

كان ماندل يراهن على أن تفضي هكذا تناقضات إلى إمكان تغييرات ثورية. كان يرى في انفجارات، مثل الإضراب العام البلجيكي أو أزمة الردة اليونانية عام 1965، مأزقا ماركسيا كلاسيكيا. فإذا كان صحيحًا، كما أشار ماركس، أن "الأيديولوجية السائدة في كل مجتمع هي أيديولوجية الطبقة السائدة"، فكيف يمكن للطبقة العاملة أن تحرر نفسها؟

كان ماندل يدرك أن لهيمنة أيديولوجية الطبقة السائدة جذور أعمق من "التلاعب الأيديولوجي" بواسطة وسائل الإعلام والنظام المدرسي الخ. تستمد هذه الهيمنة قوتها من الاشتغال اليومي للرأسمالية، حيث يضطر العمال إلى التنافس ويعتمدون على بيع قوة عملهم.

بيد أن تناقضات الرأسمالية، وأزماتها الحتمية، الناجمة عن تنافس الاحتكارات المهيمنة، تؤدي أيضًا إلى تصدعات في الإجماع السائد. كان السؤال المحوري بالنسبة للاشتراكيين هو كيفية تجاوز انفجارات السخط الناتجة حتما عن الاضطرابات الاقتصادية. يتطلب الانتقال من نضالات صد الهجمات على الظروف المعيشية والأجور إلى المطالبة بسلطة العمال"قفزة واعية".

طور ماندل، في نص واسع التأثير حول الحاجة إلى منظمة اشتراكية، أفكاره بصدد ما قد يجعل هكذا قفزة ممكنة. ميز ثلاث مجموعات: كتلة الطبقة العاملة؛ وطليعة تلك الطبقة التي تضم الشغيلة المناضلين؛ ثم أعضاء المنظمات الثورية. وتتداخل هذه المجموعة الثالثة جزئيًا مع الثانية.

وفي الإطار الخاص بماندل، لم تكن "الطليعة"نخبة نصبت نفسها بنفسها، بل كانت أكثر مناضلي الطبقة العاملة تفانيًا وحيوية. ويعني بناء حركة ثورية يعني كسب مناضلين إلى الأفكار الاشتراكية. وهذا من شأنه أن يتيح لهم تنظيماً، ويمنع انسحابهم من النضال السياسي إبان فترات الانحسار الحتمي للمعارك الاجتماعية المباشرة.

لا يكون التغيير الجذري ممكنًا إلا في حقب الاضطرابات، عندما تولد تناقضات الرأسمالية غضبًا واحتجاجًا جماهيريًا. في هذه الحقب، يمكن للحزب الثوري أن يحاول جذب مجموعات أكبر من الناس إلى العمل السياسي واقتراح مطالب مناهضة للرأسمالية.

كان ماندل يعتبر الثورة سيرورة تفاعل بين العمل المنظم والحركات العفوية حيث يتنظم الشغيلة حتمًا في مجموعات مختلفة. كان هذا يتجاوز هذا ذلك الانقسام النمطي بين التنظيم والعفوية الذين رُبطا بالتوالي داخل اليسار الماركسي بشخصيتي فلاديمير لينين وروزا لوكسمبورغ. وقد عرّف ماندل نفسه مازحًا بأنه "لينيني ذو انحرافات لكسمبورغية".

## جسر بين الأجيال

كانت سنوات 60 ومطلع سنوات 70 حقبة مضطربة أنتج فيها ماندل فكريا بصورة خارقة للمالوف، كما لو كان محمولاً بموجة الصراع الطبقي المتصاعدة. فضلا عن كتاب "الرأسمالية الشائخة"، تضمنت الأعمال التي نشرها في تلك السنوات دراسة عن التناقضات بين الرأسماليتين الأمريكية والأوروبية، ونصاً أكاديمياً عن "تكون الفكر الاقتصادي لكارل ماركس"، ونقداً للنزعة الاوروشيوعية لأحزاب أوربا الغربية الشيوعية، وتحليلاً لدورات النمو والكساد في تطور الرأسمالية، "موجات تطور الرأسمالية المديدة". نشر ماندل خلال حياته عشرين كتاباً ومئات المقالات.

وفي الوقت ذاته، كان ماندل محرضًا ومناظرًا لا يكل ولا يمل. ففي عام 1964، دُعي إلى كوبا للمشاركة في مناقشات حول التخطيط الاشتراكي. قرأ تشي جيفارا كتاب ماندل «النظرية الاقتصادية الماركسية» باهتمام كبير وأجرى مناقشات متعمقة مع ماندل.

كان ماندل معجبًا بشدة بالزعيم الثوري الأرجنتيني. عندما قبض الجيش البوليفي على جيفارا وأعدمه بإجراءات موجزة في عام 1967 ، في أثناء محاولته إطلاق حملة حرب غوار، نشر ماندل إشادة مفعمة بالعاطفة بـ "صديق عظيم، ورفيق مثالي، ومناضل بطل".

لم ترحب حكومات الدول الرأسمالية بوجود ماندل على أراضيها. ففي عام 1969، رفضت السلطات الأمريكية دخوله الولايات المتحدة بحكم ستستخدمه الأغلبية المحافظة في المحكمة العليا لاحقا كسابقة لتبرير "حظر المسلمين" الذي فرضه دونالد ترامب. وبعد سنوات قليلة، تدخلت حكومة ألمانيا الغربية لمنع توظيفه في جامعة برلين الحرة وطردته من البلد.

منعت فرنسا هي أيضا ماندل من دخول أراضيها. في مايو 1968، تمت دعوته للتحدث في اجتماعات منظمة الشبيبة الشيوعية الثورية ش-ش-ث JCR ، وهي مجموعة جذرية كانت قد اقتربت من الأممية الرابعة. شاركت منظمة ش-ش-ث بعمق في الأنشطة النضالية والمظاهرات التي اندلعت في مايو 1968.

ساعد ماندل في بناء المتاريس في الحي اللاتيني في باريس، خلال "ليلة المتاريس"، ما مثل فرصة مرضية للانخراط في نشاط ملموس. جرى تدمير السيارة التي جاء بها إلى باريس في معركة بالشارع. وسمع أحد المراسلين ماندل يهتف: "ما أجمل هذا! إنها الثورة!

كان ماندل، بنظر جيل الثوريين الجديد، صلة وصل مع التجربة والتاريخ الثوريين. يتذكر دانيال بنسعيد، أحد قادة الشبيبة الشيوعية الثورية، كيف ساعدهم ماندل على اكتشاف "ماركسية منفتحة وعالمية ونضالية". ووفقًا لبنسعيد، كان ماندل بنظر هؤلاء الجذريين الشباب "معلمًا نظريًا" وجسرًا بين الأجيال، شخصًا جعل الناس يفكرون عوض التفكير نيابة عنهم.

# كان إرنست ماندل أحد أعظم المفكرين الماركسيين في القرن العشرين

امتلك ماندل مهارات تربوية عظيمة استخدمها في لقاءات لا حصر لها مع الشغيلة والطلاب الجذريين والمناضلين الثوريين. وقد أصبح كتيبه الصادر عام 1967 بعنوان "مدخل إلى النظرية الاقتصادية الماركسية" كتابًا كلاسيكيًا ذا قاعدة عريضة من القراء.

## اشتراكية أو همجية

ثمة بعد مأساوي في أن ماندل، الذي ناضل بشدة من أجل التغيير الاشتراكي، رحل في العام 1995، حين بلغت الهيمنة النيوليبرالية ذروتها. واجه ماندل صعوبة في التكيف مع تراجع النضالات الاجتماعية منذ متم سنوات 1970.

يرى بنسعيد، في نظرة إلى القرن الجديد، ضمن مقدمة كتبها لاحقا لطبعة شعبية من كتاب «مدخل إلى الماركسية» نشره ماندل عام 1974، أن تحليله ماندل السياسي المتفائل للآفاق الاشتراكية نابع من «ثقته السوسيولوجية في تزايد امتداد البروليتاريا وتجانسها ونضجها من منظور شامل». وبحسب بنسعيد، كانت هذه الثقة "تحول الوضع الخاص الذي خلقته الرأسمالية الصناعية في فترة ما بعد الحرب العالمية الثانية، ونمط ضبطها الخاص، إلى اتجاه تاريخي لا رجعة فيه ". ثم جاء الهجوم الليبرالي الجديد في سنوات 1980 ليعكس هذه السيرورة ويقوض قوى عالم الشغل المنظمة.

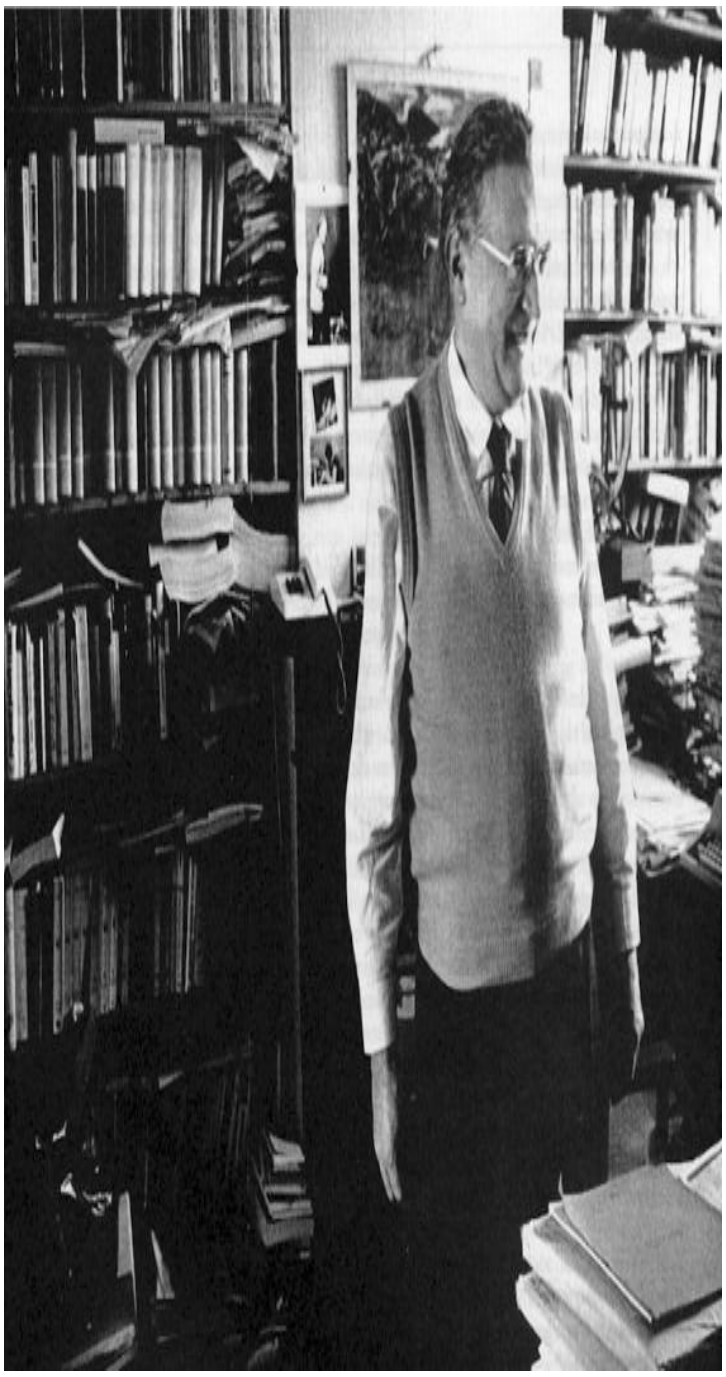

«بعيدًا عن كون الميل نحو التجانس أمرًا لا رجعة فيه، قوضته سياسات تشتيت وحدات العمل، وتكثيف التنافس في سوق العمل العالمي، وإضفاء الفردية على الأجور وساعات العمل، وخصخصة أوقات الفراغ وأنماط الحياة، والتدمير المنهجي للتضامن الاجتماعي والحماية الاجتماعية. وبعبارة أخرى، بعيدًا عن كون إعادة تجميع قوى المقاومة وتقويض النظام الذي أنشأه رأس المال نتيجة ميكانيكية للتطور الرأسمالي، فإنه مهمة متواصلة تنطلق مجددامن نضالات يومية ونتائجها ليست نهائية أبدًا».

لاحقا، اقترن تفاؤل ماندل الفياض بتحذيرات بشأن الآثار طويلة الأجل للرأسمالية. فقد أصر على أن الاختيار كان بين الاشتراكية والهمجية، وأن النتيجة الاشتراكية ليست مضمونة مسبقا.

عاد ماندل، في تلك الحقبة، إلى دراسة الهمجية الرأسمالية المعبر عنها في الحرب العالمية الثانية وجرائم النازية. ورغم أنه ظل طوال حياته معجبًا بتروتسكي، إلا أنه أعاد تقييم بعض أحكامه السابقة وأصبح أكثر انتقادًا لأساليب تروتسكي خلال "أيامه الحالكة" في مستهل سنوات 1920عندما،"أعاقت استراتيجية القيادة البلشفية النشاط الذاتي للعمال بدلاً من تعزيزه، حسب ماندل".

كان ماندل فخورًا باندراجه فيما كان يعتبره تراثا جوهريا للتنوير - جهد تحرر الإنسان وتقرير مصيره. ورغم أن ماندل لم يكن يستحسن نعت الطوباوية، كما ثمة كما لاحظ مانويل كيلنر، بُعد طوباوي في تفكير ماندل. إنها طوباوية في أفضل معانيها: ايمان بإمكان تحويل المجتمع إلى شيء أفضل بكثير بالفعل البشري.

كانت أزمة الاشتراكية والشيوعية، من وجهة نظر ماندل، في المقام الأول أزمة هذا الايمان. فقد كتب قبل وفاته بفترة وجيزة:"إن المهمة الرئيسية للاشتراكيين والشيوعيين هي استعادة مصداقية الاشتراكية في وعي الملايين من الناس". ووصف أهداف الاشتراكية "بعبارات شبه توراتية»:

"القضاء على الجوع، وكسوة العراة، ومنح كل فرد حياة لائقة، وإنقاذ حياة من يموتون بسبب انعدام رعاية طبية مناسبة، وتعميم الإفادة من الثقافة بالقضاء على الأمية، وتعميم الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان والقضاء على العنف القمعي بجميع أشكاله".

بنظر لماندل، كان الأمل في هكذا مستقبل يستند إلى شرارة التمرد التي لطالما دفعت الناس إلى الثورة ضد ظروف القهر والاستلاب. وكانت مهمة الاشتراكيين إذكاء هذه الشرارة وتحويلها إلى شعلة بدعم هكذا تمردات واقتراح طريق بديل.

لم تتغير المهمة. وفي حقبة تاريخية مختلفة، يمكن أن يساعدنا إرث كتابات ماندل ونشاطه في البحث عن طريق جديد.

**نُشر بموقع جاكوبين،**

**ترجمة جريدة المناضل-ة**

# المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

بقلم؛ أحمد بناني

**تواصل-ة المناضل-ة نشر الفصل الرابع عشر من اطروحة المناضل الفقيد أحمد بناني ، الصادرة في العام 1983 بعنوان «التشكيلة الاجتماعية المغربية من نهاية القرن 19 إلى «المسيرة الخضراء»1975**
**فيما يلي:**
**تتمة ما سبق نشره من العنوان الفرعي ، علاقة الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية،**
**بداية القسم الثاني من الفصل بعنوان : الشيوعيون و الاتحاد المغربي للشغل وحزب الاستقلال والمسألة النقابية**

وسرعان ما سيندلع صراع ضار بين الاتحاد المغربي للشغل وقيادة الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، المتهمة بشويه نضال اليسار من خلال «مغامرتها». سيحدد مقطع من برنامج العمل الذي اقترحته النقابة بمناسبة فاتح أيار/مايو عام 1966 الاتجاه العام: «إن العصبوية الانتهازية للعشيرة، والتقديرات الأحادية، وحملات التشهير الشخصي والتدمير، والمواقف السياسية المتسرعة والمجانية وغير المنطقية، والأسلوب الثوري الفارغ والتناقضات بين الآراء العظيمة والمواقف المفصّلة تجاه الواقع اليومي، وشل المناضلين بشكل خطير، تدفع الجماهير الشعبية إلى اللاسياسة واليأس وتحكم على البلد بالغرق في الخسة والطرق المسدودة». «انسحب الاتحاد المغربي للشغل من الحياة السياسية» خاصة منذ عام 1963. كان ذلك

أثناء نفس العام سيعقد مؤتمره الثالث، حيث تم تحديد أيديولوجية جديدة، أيديولوجية العمل النقابي. وتستند هذه الأخيرة على الاقرار بنزعة نقابية متعددة الأوجه، وخاصة نزعة الاحلال محل الأحزاب السياسية، حيث تعتبر المؤسسة النقابية أكثر ثورية وتعتزم تمثيل جميع تطلعات وحاجات العمال وبلورة فكر الطبقة العاملة المستقل. حد الاتحاد المغربي للشغل من علاقاته مع بقية المنظمات والتفت الطبقة العاملة حول النقابة في محاولة جاهدة لإطلاق سيرورة تغيير لاحقًا، انطلاقاُ من النضال المطلبي وبواسطته. كيف يمكن تحقيق هذا التغيير؟ بفعل الحكومة الشعبية والمتجانسة المطالبة بها دوماً، لأن الفكرة تظل متمثلة في الوصول إلى السلطة للتحكم بالتغيير. وهذا يستتبع بعض التشاؤم بشأن إمكانات الجماهير. يعتبر الإضراب العام عصياناً. يجب التصالح مع السلطة القائمة، والوصول إلى الحكومة الناجمة عن برنامج منجز مع فريق مسؤول على أساس برنامج واضح ودقيق. إن هذه النظرية التي تؤدي إلى السلبية والانتظارية تعكس التناقضات الداخلية للحركة العمالية وحذر البيروقراطية النقابية. يعكس موقف الانتظار الذي تبنته النقابة أيضا الوضع الاجتماعي والسياسي بعد عام 1960، أما الجهود المستمرة التي تبذلها السلطة لفصل الاتحاد المغربي للشغل عن الاتحاد الوطني للقوات الشعبية ليست غريبة عن ذلك، مثل تواصل التعديات على المكاسب السابقة. إن تجربة مجلس وزراء عبد الله إبراهيم الوجيزة مفيدة في هذا الصدد. إذا تمكن من مباشرة إصلاحات مفيدة، فإنه مع ذلك أيد، دون أي مقاومة ممكنة، حظر الحزب الشيوعي، وأول انتهاكات خطيرة للحرية النقابية وخاصة القضية الغامضة لجريدة «التحرير» وأول مؤامرة ضد ولي العهد الحسن الثاني. إنها إجراءات تبدو مع التراجع بمثابة تكرار عام للقمع الذي سيصيب أوساط اليسار في المغرب منذ عام 1963 حتى يومنا. بات التوازن بين السلطة والمركزية النقابية هشاً. جرى الانتقال من التعاون لأجل سياسة إصلاح إلى عصر التسويات لحماية جهاز النقابة. لكن حتى الهياكل التي كان من المطلوب الحفاظ عليها لحقها الضرر. تعرض الجهاز لتدهور بطيء. وأصبح أكثر اعتمادا على السلطة، والحالة هذه أضعف وأقل تمثيلية. دخلت بعض الاتحادات المحلية مرحلة انحطاط بطيء، وأصبحت الإجراءات متقطعة ومكلفة للغاية. لم يشهد عام 1962 أي إضراب تقريبًا، وعامي 1964 و1965 أيضًا. في عام 1963، كان الاتحاد المغربي للشغل يضم 400000 عضو، أي 200000 إلى 250000 أقل من الفترة السابقة. وفي عام 1965، فقد نحو مائة ألف عضو آخر. وفي عام 1967، عانى الاتحاد المغربي للشغل من ست سنوات من العزلة السياسية والاخفاقات النقابية. لا يمكن عدم التشكيك في توازن عام 1961. كان ذلك بمناسبة حرب الشرق الأوسط. أدى موقف المركزية النقابية إلى اعتقال أمينه العام في تموز/يوليو عام 1967 [16]. نُظم إضراب احتجاجي. وتوطدت المصالحة بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية علنا ورسمياً أثناء صيف عام 1967 من خلال تشكيل مكتب سياسي من ثلاثة أعضاء على رأس الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، اثنان منهم، المحجوب بن الصديق وعبد الله إبراهيم، اللذان كانا في الواقع يمثلان النقابة وواحد، عبد الرحيم بوعبيد، يمثل الحزب. استؤنفت دينامية الحركة، وبعد ثلاث سنوات، بفضل النضالات السياسية والدستورية والانتخابية في تلك المرحلة، تطورت هذه العلاقات الجديدة نحو تشكيل «الكتلة الوطنية» (جبهة المعارضة). لكن هذا النوع من الكونفدرالية الذي شيد في تموز/يوليو عام 1970 كان هشًا. إن قلة الحيوية التي أظهرتها وتهربها بعد انقلاب الصخيرات ومحاولة أوفقير خيب آمال أكثر مؤيديها حماساً. شكل استئناف العداوات بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية، في آب/أغسطس 1972 ضربة قاضية. ومن بين مطالبه، كان الحزب يشدد على الحصول على ضمانات ديمقراطية وإجراء انتخابات حرة، والتي يرى، من خلال السماح له بنشر دعاوته وتوضيح موازين القوى، ضرورة أن تمثل الشرط الأول للانفتاح، الذي من خلاله سيبدأ انتقال السلطة إلى الشعب. وبالعكس، كانت النقابة تعتزم إعطاء الأفضلية لتشكيل حكومة شعبية متمتعة بثقة «الجماهير الكادحة» والتي سيترك لها أمر تنفيذ أكثر الإصلاحات إلحاحًا، والأهم تهيئة الظروف اللازمة لتغيير عميق في المعطيات الاجتماعية، بينما قد تمثل الانتخابات في الوضع الراهن

فخاً للحركة. لكن وراء هذا النقاش، في الواقع، كان نزاع أهم. كان نزاعا دائراً بين تصورات، طبعاً، ولكن بوجه خاص رجالا، وطرقاً. ومن ناحية أخرى، فإن مجموعة الرباط التي تضم، بقيادة عبد الرحيم بوعبيد، مثقفي الحزب (أكاديميون أساساً) وأصغر مناضليه خاصة، والذين يبدو أن اندفاعهم سبب انشقاق تموز/يوليو عام 1972: وعلى هذا الجانب، لا يمكن مسامحة الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل بعمله، تلبية لطموحاته الشخصية، على استغلال الجهاز الذي بناه بصبر في خدمة سياسة التسويات، والذي سيجره إلى ازدراء تطلعات من هم في أسفل، وسيكون سبب كل مصائب اليسار.

(نشر الحزب، في آب/أغسطس عام 1972، لائحة اتهامات شديدة للغاية ضد النقابة، تحت عنوان «قرارات 30 تموز/يوليو عام

**التتمة على الصفحة 23**

# المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

بقلم؛ أحمد بناني

1972» التاريخية، «تكمن المشكلة الأساسية، كما جاء فيها، في أن قادة الاتحاد المغربي للشغل قد جعلوا من الحفاظ على أجهزتهم استراتيجية وهدفاً في حد ذاته، بحيث سعوا باستمرار إلى ايجاد حل راهني مع السلط». والأكثر من ذلك، أن هذا الجهاز ربط مصيره نهائياً بمصير السلطة القائمة، التي تملي عليه قراراته».) والغرض من خلال فصل الحزب عن النقابة (حل المكتب السياسي واستعادة التحكم به من قبل لجنة إدارية لا تضم النقابيين) استعادة ما فقده من زخم وحيوية ونقد لاذع.

من ناحية أخرى، فإن مجموعة الدار البيضاء (الاتحاد المغربي للشغل)، التي تحظى دوماً بدعم عبد الله إبراهيم، تقدم وسيلة ملائمة لتنصيب نفسها مدافعة عن شرعية الحزب، وتناهض قيادة «برجوازية صغيرة» و«ضعيفة» و«طوباوية» ومتهمة بافتقار تام للواقعية وبرغبة التآمر ضد مسؤولي النقابة حالياً، لدفعهم على الرحيل واحلال فريق أكثر اذعاناً محلهم. جرى الانفصال من خلال تحول مجموعة الرباط إلى حزب الاتحاد الاشتراكي للقوات الشعبية، بينما احتفظت مجموعة الدار البيضاء بالاسم القديم لحزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية.

إذا كانت معطيات الكارثة لم تتغير إلا قليلاً منذ نشأتها، فإن ذلك يرجع إلى استمرار عمل التنظيمات بنفس التناقضات، تحت قيادة نفس الرجال. وحده تجديد في صفوفهم قد يمكنهم من تجاوز انقساماتهم، ويعطي للانفتاح الذي «يقترحه» القصر بانتظام معنى آخر غير معنى الفخ الدائم.

حتى الآن، لسوء الحظ، لا يمكن إلا الإشارة إلى التطور المأساوي للحركة العمالية التي لا تزال معزولة بشكل مزدوج؛ من جهة محرومة من أسلحة كفاحية: النقابة التي تدافع عن مصالحه، ومن جهة أخرى من حزب طليعي.

ما يقودنا هنا إلى التساؤل حول الحزب الشيوعي الذي كنا نقول عنه سابقًا أن تطور حزب الاستقلال، ثم حزب الاتحاد المغربي للشغل، كان يستغل عجزه. سندرس تواليا تطور الشيوعيين المغاربة بوجه مسألة النقابة ومسألة برجوازية حزب الاستقلال التي أنشأت مركزيتها النقابية، الاتحاد العام للشغالين بالمغرب.

القسم الثاني: الشيوعيون والاتحاد المغربي للشغل، حزب الاستقلال ومسألة النقابة

## 1.الحزب الشيوعي [17] والاتحاد المغربي للشغل

إذا تقربت النقابة الرئيسية من الشيوعيين، بفضل أزمة الاتحاد المغرب للشغل/الاتحاد الوطني للقوات الشعبية التي اندلعت عام 1966، فبادئ ذي بدء لإظهار دفاع الاتحاد المغرب للشغل عن مصالح البروليتاريا وميله إلى اليسار أكثر بكثير من الاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وتجذر الإشارة هنا إلى ثابتة من ثوابت «المعارضة» المغربية، وهي مزايداتها الكلامية وحرصها على الشكل. وهكذا تبرز كلمات «المعارضة» و«اليسار» و«الماركسية» و«الاشتراكية» و«الثورة»، إلخ، بالتناوب في الخطابات والشعارات أثناء مختلف لحظات حياة المنظمات وغالبًا ما تعكس صعوبات هذه المنظمات أو أزماتها العميقة إلى هذا الحد أو ذاك.

إذا كان هدف الاتحاد المغربي للشغل والحالة هذه السلطة و«تأطيره» الطبقة العاملة أضمن طريقة لتحقيق ذلك، على الاتحاد المغربي للشغل «العمل بتضليلِ» حتى لا يتجلى هذا الهدف علناً.

ومن ثم، برز في مرحلة «الطلاق» مع حزب الاتحاد الوطني للقوات الشعبية، زواج المصلحة مع الشيوعيين. لا يطالب هؤلاء الأخيرون بأي وجه، بالأفضل لاستعادة سمعة لحقها التشويه والظهور مرة أخرى كقادة وحيدين للسيرورة الثورية، وبعبارات أخرى من تتحقق الثورة بواسطتهم...

توضح الحلقة، التي من المقترح دراستها أدناه، جيدا طبيعة اليسار المغربي «السيزيفية». يرى الحزب الشيوعي، أنه إذا كان استقلال النقابة إزاء الحزب وهماً في حد ذاته، يجب احترام استقلال الاتحاد المغربي للشغل، على الرغم من أن على الشيوعيين، الذين يشتغلون هناك، اضعاف تحكم الأيديولوجية البرجوازية بالعمال وتقويض الأرستقراطية العمالية [18]. مع ذلك، كان من الضروري انتظار عام 1972، لحظة انعقاد المؤتمر الخامس للاتحاد المغربي للشغل (الدار البيضاء، من 16 إلى 19 آذار/مارس) لمعاينة وضوح أو بوجه أدق تعريف واجبات والتزامات كل واحد (الاتحاد المغربي للشغل-الحزب الشيوعي) إزاء الطبقة العاملة ورؤية تحديد دور هذه الأخيرة.

بمناسبة المؤتمر الخامس للاتحاد المغربي للشغل، الذي كان شعاره الرئيسي تسييس الطبقة العاملة، أكد علي يعتة بشدة أن الهدف من هذا التسييس «الإطاحة التامة بالمجتمع الاستعماري الجديد، وتشريك كل وسائل الإنتاج والتمويل والتوزيـع الكبيرة على أساس التسيير الذاتي الديمقراطي للعمال –يجب أن يكون محرك هذا التحول التاريخي الطبقة العاملة، الممثل الحقيقي لجميع المستغلين في البلد ومرشدهم، من أجل تحرر كامل».

في عام 1972، لحظة تجلي أزمة سلطة، اكتشف الحزب الشيوعي على هذا النحو، مع الاتحاد المغربي للشغل، الصفات الفاضلة للطبقة العاملة التي «يندرج نضالها في إطار النزاع الدائم الذي يجعل طريق التحرر متعارضاً مع مسار الاستعمار الجديد. إن التناحر بين المستغِلين والمستغَلين،

# المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

بقلم؛ أحمد بناني

في إطار الصراع الطبقي المستمر، يلعب تاريخيا دور محرك التغيرات الثورية. ونتيجة ذلك، هناك نوعان من الأخلاق: أخلاق المستغِلين وأخلاق المستغَلين

-فلسفتان: فلسفة الانتفاضة وفلسفة النظام القائم. ثقافتان في خضم نفس الثقافة ومجتمعان متنازعان في نفس المجتمع تحت سيطرة الاستعمار الجديد».

لا يمكن أن توجد الطليعة التي يجسدها الحزب الشيوعي في حد ذاتها إلى جانب الاتحاد المغربي للشغل إلا إذا ابتعدت عن «اليسروية» و«الرجعية». في هذا السياق، يصر علي يعتة على ضرورة إدانة أيديولوجية «ضد نزعة مساواة بين المستغِلين والمستغَلين» (خطاب السلطة [19]) و «ضد يسراوية برجوازية صغيرة وعمالية خارقة وثورية عظيمة» [20]. أما بن الصديق، فيؤكد أنه من أجل «كسر قيود الرأسمالية والإمبريالية والاستعمار الجديد والإقطاعية (...) لا داعي في المقام الأول لتقديم شهادة إلحاد، للتمكن من بلوغ الوعي الاشتراكي الثوري». ومع ذلك، فإن الإسلام، كعقيدة، يقدم نفسه عبر تاريخه على أنه «ثورة مخففة كليًا في إطار الثورة المضادة»، يتعلق الأمر، في سياق المغرب عام 1972، «بفصل الصحيح عن الخطأ (سياسيًا واقتصاديًا واجتماعيًا)، ليستعيد الإسلام، في وعي الجماهير الشعبية، ديناميته الثورية الأساسية» [21]. انطلاقاً من هذه الأوضاع الاعتبارية، يؤكد الشيوعيون المنسيون والمهمشون حتى الآن من قبل السلطة وبقية «اليسار»، ويستخلصون حصائل ويقدمون وجهات نظر. وهكذا يؤكد علي يعتة في إطار تقريره أنه كان من الضروري بوجه خاص، لحظة كانت المفاوضات تجري بين «الكتلة الوطنية» والسلطة، تحليل تجارب الماضي المماثلة. وبالفعل في 1959-1960، انتهت بالفشل تجربة حكومة عبد الله إبراهيم، المستفيدة من دعم الاتحاد المغربي للشغل. كان من المثير للاهتمام، في أفق (لم يكن مستبعداً في آذار/مارس عام 1972) مشاركة أو دعم حكومة لا تمتلك السلطة في الواقع، تحديد الأسباب العميقة وراء فشل محاولة بئيسة. كان لابد للنقاش أن يبرز أن ضمن أسباب الفشل، انقسام القوى الوطنية الذي استغلته الرجعية، وتعبئة شعبية غير كافية لدعم الإجراءات الإيجابية للحكومة بقيادة اليسار، لمواجهة مناورات الرجعية الإقطاعية، والتخلي عن التدابير السلبية التي كانت السلطة الحقيقية تفرضها على مجلس الوزراء.

«كان فشل مفاوضات عام 1965 التي أعقبت التظاهرات البطولية لطلبة وشعب العاصمة العمالية في آذار/مارس، جديراً أيضًا بتحليل هادئ وشجاع قد يُظهر الطابع الوهمي للمساومات السرية التي حدثت دون علم الشعب، وخارج تعبئة جماهيرية قائمة على تفسير حازم لمعطيات الوضع والعقبات التي ينبغي التغلب عليها.

«إن النضال الذي خاضه الاتحاد المغربي للشغل، جنبًا إلى جنب مع القوى التقدمية الأخرى ضد الديمقراطية الشكلية من عام 1963 إلى عام 1965 وتزويرها في 1971-1970، كان من الممكن تقييمه من خلال نقاش عميق، ما يسمح باستخلاص خطوط إصلاح حقيقي للمؤسسات البرلمانية من خلال جمعية تأسيسية ذات سيادة ومنتخبة. كان من المفيد أيضًا إجراء تحليل عميق، وبحس نقدي ومسؤولية، للأسباب التي أدت إلى عزلة الاتحاد المغربي للشغل في مرحلة 1967-1966 (صراعات مفتوحة بين اتجاهات تقدمية، ومحاولات انشقاق، وغموض نقابي-حزبي). ومن المعلوم أن السلطة استغلت ذلك لقمع الحركة النقابية، لكن ما زال من المهم للمستقبل ابراز العوامل الموضوعية والذاتية التي مكنتها، في خضم أزمة الشرق الأوسط، بينما كانت مناهضة الصهيونية تحفز الجماهير الشعبية، من اعتقال وإدانة الأمين العام للاتحاد المغربي للشغل وقمع الإضراب الاحتجاجي. وأقرب منا، ولتسليط الضوء بشكل أفضل على شعار التسييس، كان من المهم وسم التظاهرات باللاسياسية النقابية وبانتهازية بعض القادة الذين كانوا يتجرؤون على الدفاع، تحت غطاء تصوف زائف، عن موقف ألحق ضررا كثيرا بالمركزية النقابية، والذي لا يزال أنصارها متسترين إلى هذا الحد أو ذاك، في حين أن بعض القادة الرواد، الذين هزمهم التيار الشعبي، انسحبوا على أطراف أصابعهم أو اختاروا صراحة مناصب وزارية أو إدارية حيث يمارسون الآن سياسة الرجعية.»

نتيجة هذه الحصيلة التي ما من أحد ينازع في وضوحها، ما هي الروابط التي علينا تصورها بين العمل السياسي (الذي يمارسه وسيمارسه الحزب الشيوعي) والعمل النقابي، الذي يحتكره الاتحاد المغربي للشغل؟

إذا كان الاتحاد المغربي للشغل يعتقد بأن على نشاطه أن يسمح للعمال بـ:

«• أن يكونوا على وعي واقعياً بظروف استغلالهم؛
• محاولة تطوير أسلحتهم الأولى من خلال الإضرابات والمشاورات وروح تنظيم وانضباط الجماهير؛
• تحسين ظروف العمل وتعزيز سوق العمل.
• القدرة على تشكيل قوة إنهاك هائلة ضد الهيمنة الرأسمالية وعملائها الوطنيين في السلطة». [22]

بالنسبة للحزب الشيوعي، «لا يمكن الحديث على نحو صحيح عن مراحل العمل النقابي الصرف أو العمل السياسي أو التكوين السياسي، ما دام أن هذين الجانبين مرتبطان ارتباطًا وثيقًا». «يجري اكتساب تكوين المناضل العمالي سياسيا في النضال النقابي، بشرط أن يرتبط ذلك دوماً بالتوضيح والفعل السياسي.» وحول هذه النقطة، يبرز الحزب الشيوعي أول اختلاف له مع المركزية النقابية لأنه يؤكد ما يلي [23]:

«بيد أنه لا يمكن من خلال ذلك العمل، كما جاء في التقرير التوجيهي، على استنتاج أن «المنظمة النقابية الجماهيرية تسمح خاصة بتشكيل وبروز نخبة عمالية قادرة على الاضطلاع بدورها سياسياً كطليعة للجماهير الشعبية والحرفيين وصغار الفلاحين وصغار التجار والعاطلين والمثقفين التقدميين.» يجب أن تظل المهام الرئيسية لمنظمة جماهيرية تنظيم الطبقة العاملة برمتها. أما بالنسبة لدور الطليعة المنظمة فهو دور حزب العمال، حزب تحركه الأيديولوجية التحررية للبروليتاريا، والاشتراكية العلمية، ومهامه التاريخية حفز وقيادة النضالات الشعبية لجميع المستغَلين، وخلق نخبة مناضلين متمرسين، وحفز نضالات العمال والفلاحين والطلبة والشبيبة والمثقفين التقدميين...»

وبالتالي، يلزم بالنسبة للشيوعيين عدم وجود غموض أو ارتباك بين العمل النقابي وعمل قيادة الطبقة العاملة، لأن الأمر على حد تعبير علي يعته: «يتكامل العمل النقابي والعمل السياسي، ولا جدال في أن الوضع الحالي المتميز بأزمة سياسية حادة يتطلب تعزيز دور الطبقة العاملة

# المسألة النقابية منذ عام 1955 ودور الاتحاد الوطني للقوات الشعبية والحزب الشيوعي وحزب الاستقلال

بقلم؛ أحمد بناني

سياسياً. يجب أن تكون هذه الأخيرة قادرة على تولي القيادة الفعالة للنضالات الشعبية في المرحلة الحالية من مراحل الثورة الوطنية الديمقراطية- كما الحال، غدًا، في النضال من أجل الاشتراكية.

«مع ذلك، لا يعني طرح المشكلة حلها. يمكن رؤية نضال البروليتاريا السياسي، بدون دوغماتية، من زوايا مختلفة. إنه داخل النقابات جزء أساسي لا يتجزأ من كفاحات العمال التي لا تعدو كونها مجرد عمل تعاضدية حرفية بدون ذلك النضال. على النقابة حفز ليس وحسب تكوين مناضليها، ولكن خاصة عمل البروليتاريا بأكملها بشكل ملموس، حسب الظروف، من أبسط الأشكال (التجمعات والمذكرات والبرقيات) إلى أكثرها تعقيدًا وسموا (يوم عمل جماهيري وإضرابات سياسية)، والتي تعرف طبقتنا العاملة تقليدها المجيد. يجب أن يقوم هذا العمل على مواضيع النضال ضد الإمبريالية، والتضامن العربي والعالمي (فلسطين، فيتنام، على سبيل المثال)، ولكن أيضًا خاصة على تلك التي يفرضها الصراع الطبقي في بلدنا: الحريات العامة والمؤسسات الديمقراطية ومشاكل التعليم وتحرير الأراضي المحتلة والاقتصاد الوطني، إلخ.

«من أجل هذا العمل –الذي لا يمكن أن يظل معزولاً ومغامرا ليكون طليعياً- تحتاج المركزية النقابية إلى حلفاء تجدهم بين الشبيبة الطلابية والمثقفين التقدميين والفلاحين والبرجوازية الصغيرة الكادحة، وحتى في بعض النقاط، فصائل معينة من البرجوازية التي تخضع مصالحها لسياسة السلطة ولقبضة الاستعمار الجديد على الاقتصاد» [24]

أما بالنسبة لأدوار النقابة والحزب على حدة، ليس ثمة، حسب علي يعتة، «أي سوء فهم محتمل: من خلال الخصائص المحددة - والمتكاملة - لكل نوع من أنواع المنظمات العمالية، يبدو واضحاً أنه لا يمكن دون عواقب وخيمة، استبدال مجالات عمل النقابة -منظمة جماهيرية تضم عمالا بدرجات وعي متفاوتة ولا يمكن أن تطمح إلى التجانس السياسي والأيديولوجي الكامل بسبب استمرار وصول جدد متحدرين من طبقات اجتماعية أخرى إلى سوق الشغل – وحزب الطليعة أو الخلط بينها. يضم هكذا حزب الطليعة، في الواقع، أكثر المناضلين التزامًا وخبرة، توحدهم نفس الأيديولوجية. إذا كانت مهام النقابة قبل كل شيء الدفاع عن ملفات مطلبية، يستكملها عمل سياسي عام يفهمه جميع أعضائها، فإن مهام حزب الطليعة أساساً سياسية وأيديولوجية، مرتبطة طبعاً بمطالب مختلف الفئات الشعبية. لتنفيذ مهامها على ما يرام، يجب أن تكون المنظمة النقابية حريصة على نحو دائم على وحدة الطبقة العاملة وجميع الأجراء. مع ذلك، في مجتمع مثل مجتمعنا، منقسم إلى طبقات اجتماعية، به تنظيمات سياسية مختلفة، تخترقه تيارات أيديولوجية متناقضة، من المسلمات الموضوعية أن يتعرض العمال لاستمالة وتأثير اتجاهات مختلفة. لا ينبغي أن يمنعهم ذلك من الاتحاد على مستوى النقابة، وهي وحدة تساهم بحد ذاتها في توضيح الوعي الطبقي. حفاظاً على هذه الوحدة وتوسيعها، على النقابة صون استقلال صارم بوجه السلطة. عضويا، يجب أن تكون مستقلة عن الأحزاب السياسية القائمة، حتى الأكثر تقدمية. تعزز النقابة هذه الوحدة من خلال التحسن المستمر في ممارسة الديمقراطية النقابية، التي تسمح للجميع بإيجاد المكانة الذي تخولها له خصاله وكفاحيته. إن الدفاع عن الوحدة النقابية يعني النضال ضد أسباب الانشقاق».

يتعلق الأمر هنا، باستحضار التاريخ المضطرب للاتحاد الوطني للقوات الشعبية/الاتحاد المغربي للشغل، والشيوعيين المغاربة الساعين، بفضل تلاقيهم مع الاتحاد المغربي للشغل، إلى الحذر من أي محاولة «اندماج» بين الاتحاد المغربي للشغل والاتحاد الوطني للقوات الشعبية. وبالتالي، فإن هكذا احالات إلى التاريخ ليس لها هدف سوى إعلان صفاء نواياهم، مثل صحة مواقفهم كثوريين.

«قد يكون من الخطأ والخطير بالنسبة للوحدة النقابية أن تعمل المركزية النقابية على تفضيل أو تزكية هذا الحزب أو ذاك بتعريفه حزب عمالياً، وتعبيرًا سياسيًا عن النقابة، وبتشجيع أو رفض هذا الإطار أو ذاك وفقًا لخياراته الأيديولوجية. يمكن في هذا الصدد، استحضار تجربة الحركة العمالية العالمية. وهكذا فإن حزب العمال البريطاني، الذي يعتبر النقابات مجرد فرع له، لم يحقق، على حد علمنا، الاشتراكية في بلده، على الرغم من سنوات طويلة من السلطة السياسية. لقد انزلق خطه إلى أقصى درجات الانتهازية انبطاحاً وأصبحت النزاعات معهودة بين نقابات إنجلترا وقيادة حزب العمال. اختارت الحركة الشيوعية، على الرغم من تمسكها الوطيد بصراع الطبقات، أوسع وحدة للعمال داخل النقابات. ولتعزيزها، قام الحزب الشيوعي الإيطالي بإعفاء القادة النقابيين أعضائه من مهامهم في قيادته. كان لينين قد خفف بالفعل، بناءً على طلب نقابيي فرنسا، الروابط التي توحد الأممية الثالثة مع الأممية النقابية الحمراء.»

إن مخاطر غموض النقابي-الحزبي، التي أكدها علي يعتة، تلمح مباشرة أيضًا إلى الانشقاق داخل الاتحاد المغربي للشغل الذي أدى في عام 1960 إلى نشأة الاتحاد العام للشغالين بالمغرب، وهو فرع حقيقي لحزب الاستقلال. حول هذه النقطة، يتعهد الشيوعيون بنوع من الالتزام علناً باحترام شروط العقد (النقابة-الحزب) وألا يحيدوا بأي وجه عن الخط الذي ينادي بضرورة النضال ضد الإمبريالية والإقطاعية».

مع ذلك، ستبين تطورات النضالات الاجتماعية والسياسية، على الرغم من وضوح التصريحات وصحة وجهات النظر النظرية، أن ما يسعى الشيوعيون إليه من هدف لن يتحقق. لم يقم الاتحاد المغربي للشغل إلا باستغلالهم في طور معين من تاريخه، إذ عملت النقابة بكل ما في وسعها، فضلا عن ذلك، على منعهم من لعب أي دور سياسي تجاه الطبقة العاملة. سيشهد الحزب الشيوعي، بعد انتكاساته النقابية، تفاقم عزلته، رغم تأكيده الدائم على رغبة العمل، ليس ضد النظام، بل داخله، بقبول الأسس الجوهرية (المَلكية، الدين). وهذا ليس مفاجئًا من جانب حزب يدعي تمسكه، بالمثل العليا للماركسية اللينينية، مستخدمًا للتعبير عن ذلك، مفردات ملتوية. كما أن النزعة الوطنية المتطرفة التي يجاهر بها، خاصة فيما يتعلق بالقضية الوطنية (الصحراء)، في بلد، حيث لا تطرح هذه الإشكالية مع ذلك، بعد 20 عاماً من عام 1956 بنفس العبارات كما في مرحلة الاستعمار، لن تخرجه بتاتاً من انحطاطه، لكننا سنعود إلى ذلك.

**.... يتبع**